جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 16، العدد 1
شوال 1440 هـ / يونيو 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

فتحُ الكَبيرِ المُتعَالِ
بشرح مُذهِبةِ الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلالِ

محمّد إبراهيم فاضل المشهدانيّ

قسم اصول الدين – كليّة الإمام الأعظم الجامعة

نينوى – العراق

تاريخ الاستلام: 08–11–2017 **تاريخ القبول: 07–02–2018**

ملخص البحث:

اشتملَ البحث على دراسةٍ وتحقيقٍ لكتابٍ مهمٍّ في علوم القرآن، وهو: (فتح الكَبيرِ...)، وفصّل المؤلّف فيه أحكام بعض المسائلِ المشكلة، وهي: (ءَالـئَـنَ(بيونس للقرّاء السبعة، ثمّ للثّلاثة، وأحكام الاستفهام المكرّر للقرّاء السبعة، ثمّ للثّلاثة، وأحكام: (هَـأَنتُم(للسبعة، وأحكام: (سَوْءَات) لورش، ولذا كان هدف البحث واضحًا في دراسة بعض المشكلات. وجاء الكلام هنا من بعد الملخّص، والمقدَّمة في مبحثين: الأول: الدِّراسة في مطلبين: المطلب الأوّل: المؤلّف: واشتملَ على تعريفٍ به بثماني نقاط: اسمه ونسبه، إلخ، والمطلب الثاني: الكتاب: واشتملَ على تعريفٍ بكتابه بثماني نقاط أيضًا: اسم الكتاب، إلخ، والمبحث الثّاني: نصّ الكتاب المحقّق، وقد خلص البحث إلى نتائج، وهي: إنّ اسم هذا الكتاب الفذّ هو: (فتح الكَبيرِ ...)، وهو ثابت النِّسبة إلى مؤلّفه، إذ مؤلّفه هو: أبو الإكرام محمّد البقريّ، (1018هـ–1111هـ)، ولا يخفى: أنّ دراسة مشكلات القرآن من أفضلِ الأعمال.

الكلمات الدالّة: مُشكِلات القرآن، لفظة:(ءَالـئَـنَ)، الاستفهام المكرَّر، لفظة:(هَـأَنتُم)، لفظة: (سَوْءَات).

المقدَّمة:

الحمدُ لله العليّ الأعلى الوهّاب، منزل الكتاب هدًى وذكرى لأولي الألباب، والصّلاة والسّلام على النبيّ الخاتَم الأوّاب، نبيّنا محمَّد الذي أوتيَ جوامعَ الكلم وفصلَ الخطاب، وعلى آلِه وصحبِه ذوي الطّيب الأطياب، ومَن تبِعهم بإحسانٍ إلى يومِ الحِساب.

أمّا بعدُ: فإنّ علومَ القرآن لا يخفى فضلُها على ذي عينينِ، ولا يُتنازعُ في شرفها من المسلمين بينَ اثنينِ، إذ هي متّصلة مباشرةً بالقرآن الكريم، والذّكر الحكيم، كيف لا؟! وفضلُ كلام الله على سائر الكلام كفضلِ الله –تعالى– على ما سواه من دون خصام.

وقد دأبَ علماؤنا السّابقون، ومضى في إثرهم اللاحقون على خدمة كتاب الله من كلّ جهةٍ من جهاتِه؛ ليفوزوا بعظيم كرم الله ومرضاته، لا سيّما ما يتعلّق بمشكلاتِه، وما يصعبُ فهمُه من مهمّاته.

ومن أولئكم العلماء الأعلام: الإمام المقرئ أبو الإكرام محمّد البقريّ رحمه الله، وجعل الجنَّة مأوانا ومأواه، آمين، حيثُ تركَ لنا كتبًا علميّة كثيرة، ورسائل في نفعها جليّة غزيرة، ومنها: هذا الكتاب الذي بين أيدينا: (فتح الكَبيرِ المُتعَالِ بشرح مُذهِبةِ الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلالِ)، وهو كتابٌ جدير بالنّشر والعناية، ومن الله –تعالى– وحدَه أستمدُّ العونَ والهداية. ثمّ إنّ الكلام في هذا البحث سيكون –من بعد هذه المقدَّمة– في مبحثين:

المبحث الأول: الدِّراسة: ويكون الكلام فيها في مطلبين:

المطلب الأوّل: مؤلّف الكتاب:

وقد جاء الكلام عن المؤلّف في ثماني نقاط، وهي: اسمُه ونسبُه، ونِسبتُه ولقبُه، وكُنيتُه، ووِلادته، وشُيوخُه، وتلامذته، ومؤلَّفاته، ووفاته.

والمطلب الثاني: الكتاب:

ويكون الكلام عن الكتاب في ثماني نقاط كذلك: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلّف، ومُحتواه، وأهميّته، ومصادر المؤلّف، ونُسَخه المخطوطة، ومنهج تحقيقه ودراسته، ونماذج لمخطوطاته.

والمبحث الثّاني: نصّ الكتاب المحقّق:

هذا.. وأسأل الله –تعالى– أن يُفرّج الكربَ عنّا وعن المكروبين من المسلمين، وأن يزيلَ همَّ المهمومين، آمين، وصلّى الله وسلّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وأصحابه، والحمد لله ربّ العالمين.

المبحث الأوّل: الدِّراسة: ويكون الكلام فيها في مطلبين:

المطلب الأوّل: مؤلّف الكتاب[1]:

أوَّلا: اسمُه ونسبُه:

ذكر أهل التّاريخ والتّراجم أنّ اسم المؤلّف هو: محمّد بن قاسم بن إسماعيل[2].

ثانيًا: نِسبتُه ولقبُه:

انتسبَ المؤلّف رحمه الله إلى مدن عريقة شهيرة، ونسبٍ شائعةٍ كبيرة، فعُرفَ بـ(البقَريّ المصريّ)، نسبةً إلى: (نزلة البقَر)، وهي من قرى مصر، وهذه النّسبة هي أشهر النَّسب لديه[3].

ثالثًا: كُنيتُه:

اشتهر المؤلّف بكنية: (أبو الإكرام)[4].

رابعًا: وِلادته:

ولد الإمامَ البقريّ سنة:(1018هـ)، وهو يوافق عليه سنة:(1609م)[5].

خامسًا: شُيوخُه:

أخذ الشيخ المؤلّف علومه عن جمعٍ من العلماء، وإليك ذكرَ أبرزهم:

الشيخ برهان الدّين إبراهيم اللّقانيّ، أخذ عنه الحديث، (ت1041هـ).

الشيخ زين الدّين عبد الرّحمن اليمنيّ، قرأ عليه القراءات، (ت1050هـ)[6].

---

(1) ينبغي أن يُعلَم: أنّني توسُعت جدًّا جدًّا في ترجمة الإمام البقريّ في دراستي وتحقيقي لكتابه القيّم:«القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة، ولذا فإنّني سأنقلُ من دراستي سابقة الذكر ترجمةً موجزةً للإمام البقريّ، وأكتفي بالإحالةِ عليها غالبًا.

(2) ينظر: البقريّ، محمّد، (ت1111هـ)، القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة، تح د.محمّد إبراهيم المشهدانيّ، تقديم أ.د.عمر حمدان الكبيسيّ، (دار المناهج، ط2، 1437هـ)، 55.

(3) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 57.

(4) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 58.

(5) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 58.

(6) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 60، وما بعدها.

سادسًا: تلامذته:

أخذ العلومَ عن الشيخ المؤلّف جمعٌ كبيرٌ من أهل العلم، وإليك ذكرَ أبرزِهم على حسب قدم وفياتهم:

الشّيخ أبو المواهب محمّد الحنبليّ، أخذَ عن البقريّ القراءات، (ت1126هـ).

الشّيخ أبو الصّلاح عليّ الصّعيديّ، تتلمذَ على البقريّ، (ت1130هـ).

الشّيخ عليّ الكزبريّ، أخذ عن البقريّ علمَ القراءات، (ت1165هـ)[1].

سابعًا: مؤلَّفاته:

كتبَ الشيخ المؤلّف كتبًا مفيدة علميّة، وإليك ذكر أهمّها مرتَّبة على وفق حروف الهجاء:

1. العُمدة السنيّة في أحكام النون السّاكنة والتنوين[2]:

2. فتح الكَبيرِ المُتعَالِ بشرح مُذهِبةِ الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلالِ[3]:

وهو كتابٌ في شرح منظومة البقريّ نفسه: «مُذهبة الإشكال»، وسنأتي إلى مزيدٍ من التّفصيل في الحديث عنه في المطلب الثّاني.

3. القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة[4]:

وهو كتابٌ يوضحُ قواعد القرّاء السّبعة، وللأستاذ المقرئ موئل القرّاء الشّيخ إبراهيم المشهدانيّ[5] نظمٌ رائعٌ له، أسماه: «الكواكب الدرّيّة»، وهو لمّا يطبع.

4. مُذهِبةِ الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلالِ[6]:

---

(1) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 74، والصعيديّ، أبو الصّلاح عليّ، (ت1130هـ)، الدّرر الحِسان في حلّ مشكلاتِ قوله –تعالى–:(ءَالـَٔـنَ)، تح د.ناصر المنيع، (مجلّة تبيان، العدد: 8، 1432هـ)، 23.

(2) حقّقه أ.د.محمّد المشهدانيّ، وطبع بمجلّة:«تبيان» بالرّياض، العدد:(32)، شوال/ 1439هـ.

(3) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 87، وما بعدها.

(4) نال بدراسته وتحقيقه الماجستير بتقدير امتياز من جامعة بغداد الأستاذ الدكتور محمّد بن إبراهيم المشهدانيّ سنة 1417هـ.

(5) هو: الشيخ إبراهيم بن فاضل بن محمّد المشهدانيّ الموصليّ، إمام وخطيب ومعلّم القراءات بجامع الحاجّ يحيى الطالب في الموصل الحدباء، أبقى الله –تعالى– الشيخ ذخرًا للإسلام والمسلمين.

(6) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 89، وما بعدها.

وهي منظومة في مشكلات القراءات، وهذا الكتاب شرحٌ مهمّ عليها.

ثامنًا: وفاته:

توفي المؤلّف سنة:(1111هـ)، أي: سنة: (1699م)[1].

المطلب الثاني: الكتاب:

أوَّلا: اسم الكتاب:

ورد اسم الكتاب: (فتح الكَبيرِ المُتعَالِ بشرح مُذهِبةِ الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلالِ) في ورقة العنوان من النسخة الأصل والنسختين الثّالثة والرابعة من النُّسخ المعتمَدة في الدراسة والتّحقيق، وكذلك ورد في أثناء مقدّمة المؤلّف لشرحه في هذا الكتاب النّافع لمنظومتِه القيّمة[2].

ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلّف:

هذا الكتاب: (فتح الكَبيرِ المُتعَالِ بشرح مُذهِبةِ الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلالِ) ثابتُ النّسبة إلى مؤلّفه، إذ كُتبَ اسم المؤلّف في أوّل النّسخة الأصل[3].

ثالثًا: مُحتوى الكتاب:

خصَّص المؤلّف كتابه هذا: (فتح الكَبيرِ المُتعَالِ ...) في تفصيل الكلام عن أحكام بعض المسائل المشكِلة في علمِ القراءات.

رابعًا: أهميّة الكتاب:

تبدو أهميّة الكتاب واضحةً جليّة من كونه شرحًا لمنظومتِه السالفة الذكر.

خامسًا: مصادر المؤلّف في كتابه:

لا يخفى: أنّ دراسة المؤلّف على مشايخه تعدُّ أهمَّ مصادره في كتابة مؤلّفاته،

وخاصَّة في علم القراءات، ومنها هذا الكتاب، وإليك ذكرَ مصادره التي صرّح باسمِها

(1) ينظر: البقريّ، القواعد المقرّرة: 90، وما بعدها.

(2) البقريّ، فتح الكبيرِ المتعَالِ بشرح مُذهِبةِ الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال: النسخ: الأصل: 1و، 1ظ، ع: 165و، ز: 227و، 227ظ، هـ: 72و، 72ظ.

(3) البقريّ، فتح الكبيرِ المتعَال: النسخة الأصل: 1و.

على وفق حروف الهجاء:

1. حاشية السَّعد على تفسير الكشّاف:
2. حاشية السَّيّد الشَّريف على تفسير الكشّاف:
3. حرز الأمانيّ في القراءات السّبع للشّاطبيّ:
4. الشّرح الكبير على الورقات للعبّاديّ:
5. طيّبة النّشر في القراءات العشر:
6. فتح الوصيد في شرح القصيد:
7. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل:
8. كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبريّ:
9. النَّشر في القراءات العَشر:
10. هداية المريد لجوهرة التّوحيد:

سادسًا: نُسَخ الكتاب المخطوطة:

ذكرتْ فهارس المخطوطات في العالَم نسخًا عدَّة لهذا الكتاب، وقد وفّقني الله في الحصول على صورةٍ لأربعةٍ منها، وإليك الآن تفصيلَ الوصف لتلكم النّسخ المعتمَدة في الدّراسة والتّحقيق:

النّسخة الأولى: الأصل:

وهي نسخة الجامع الأزهر في القاهرة، وتحمل رقم:(2128)، (130699) في المكتبة، وهي تامَّة ومهمَّة عليها تصويبات بخطّ تلميذ المؤلّف الكزبريّ[1].

النّسخة الثانية: ورمزها:(ع):

وهي نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة، رقمها:(732/11)[2].

(1) ينظر: المراغيّ، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة 1/ 98.

(2) ينظر: مجموعة من الباحثين، فهرس مخطوطات مكتبة الملك عبد العزيز/ التفسير وعلوم القرآن: رقم:(1114).

النّسخة الثالثة: ورمزها:(ز):

وهي نسخة الأزهر بالقاهرة أيضًا، وتحمل رقم:(93100)، وهي تامَّة.

النّسخة الرّابعة: ورمزها:(هـ):

وهي نسخة مكتبة الأزهر كذلك، وتحمل رقم:(22310)، وهي نسخةٌ تامَّة[1].

سابعًا: منهج تحقيق الكتاب ودراسته:

انتهجتُ في الدّراسة والتحقيق لهذا الكتاب الأمور الآتية:

1. تحقيق اسم الشيخ المؤلِّف، واسم كتابه، وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفة.
2. تحرير نصّ الكتاب من النّسخة الأصل وفق القواعد المعروفة في الوقت الحاضر، باستثناء حروف القرآن الكريم، فقد حرُّرتها برسم المصحف الشريف حرمةً له.
3. مقابلة ما دوّن من النسخة الأصل على النَّسخ الثّلاثة الأخرى، وتثبيت ما بينَ النّسخ من اختلاف أو سقط أو تحريف في الهامش.
4. ضبط نصّ الكتاب ضبطًا محكَمًا، إذ هو متعلٌّق بأعظم كلام، كلام الملك العلّام، معتمدًا على كُتب القراءات وغيرها من المراجع الأصليّة الكثيرة.
5. تخريج الآيات الواردة في نصّ الكتاب بذكر اسم السّورة ورقم الآية في صلب الكتاب داخلَ قوسين مربّعين تخفيفًا عن الهامش.
6. تخريج القراءات الواردة في نصّ الكتاب من كتب القراءات.
7. تخريج أقوال أهل العلم من كتبِهم المُحال عليها في الكتاب.
8. تخريج المسائل المبحوثة في الكتاب من مصادرها الأصليَّة المعروفة.
9. ترقيم أبيات المنظومة ليسهلَ الرّجوع إليها، وذكر الإحالة عليها.
10. ذكر تراجم موجزة للأعلام الوارد ذكرُهم في الهامش، وقد أحلتُ على كتاب الأعلام للزركليّ غالبًا، لأنّه مفتاحٌ لكثيرٍ من كتب التّراجم غالبًا، وتركتُ ذكرَ تراجم القرّاء العشرة ورواتهم لِشهرتِهم.

(1) ينظر: المراغيّ، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة 1/ 98.

11. تمييز الآيات القرآنيّة بوضعها بأقواس مزهّرة خاصّة بها، هكذا: (...).

12. تمييز الأحاديث النّبويّة بوضعها بأقواس خاصّة بها، هكذا:« ...».

13. تمييز الكلام السّاقط من الأصل بجعله بين علامتين، هكذا: « ...».

14. تمييز الكلام المزيد على النسخ في العناوين ببين قوسين مربّعين:[...].

15. الإشارة إلى موضع انتهاء صفحتَيْ المخطوطة (الأصل) في جميع الأوراق، ذاكرًا موضع انتهاء الوجه والظهر معًا في صلب المنظومة، رامزًا للوجه بـ(و)، وللظّهر بـ(ظ).

ثامنًا: نماذج لمخطوطات الكتاب:

ندرجُ نماذج لمخطوطات الكتاب الأربع المعتمدة في الدّراسة والتّحقيق:

صورة صّفحة العنوان من النّسخة الأصل. صورة الصّفحة الأولى من النّسخة الأصل. صورة الصّفحة الأخيرة من النّسخة الأصل.

صورة الصّفحة الأولى من النّسخة: ع. صورة الصّفحة الأخيرة من النّسخة: ع.

صورة صّفحة العنوان من النّسخة: ز. صورة الصّفحة الأولى من النّسخة: ز. صورة الصّفحة الأخيرة من النّسخة: ز.

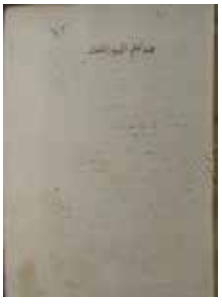

صورة صّفحة العنوان من النّسخة: هـ. صورة الصّفحة الأولى من النّسخة: هـ. صورة الصّفحة الأخيرة من النّسخة: هـ.

المبحث الثّاني: نَصّ الكتاب المحقّق:

بسمِ اللهِ الرّحمن الرّحيم

ربِّ يسِّر يا كريمُ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على السيِّد الحليم[1].

الحمدُ لله الذي خصَّ مَن أرادَه بكشفِ المُشكلات عن سنَّتِه، ووفَّقَ مَن أحبَّ لاتِّباع ما جاءَ به القرآنُ من بديع حكمتِه، وأرشدَ مَن اختاره فأحرزَه بحرز أمانيه، ففازَ بتقريب نشر كلمتِه[2]، وأعلى قدرَ مَن تقلَّد بدرر تفسير كتابه فطابتْ سريرتُه بمزيد لطفه وعصمتِه، أحمدُه حمدَ عبدٍ معترفٍ بآلائِه، مغترفٍ مِن مائدة جوده ورحمتِه، وأشكرُه على ما أنعمَ به من إزالةِ كلِّ صعبٍ لا يُهدَى إليه إلّا بنعمتِه، وأشهدُ أن لا إلهَ إلّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له شهادةً أرجو بها النَّجاةَ من عذابه ونقمتِه، وأشهدُ أنّ سيِّدنا ونبيَّنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه الذي اصطفاه من خاصِّ خواصِّ بريَّتِه، وأنزلَ عليه كتابًا أفحم البُلغاءَ وأعجزَ الفُصحاءَ وهَدى النَّاسَ بمواعظه وجزالتِه، صلَّى اللهُ وسلَّمَ عليه وعلى آلِه وأصحابه وجميع أمَّتِه صلاةً وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم بعثه لخليقتِه، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعدُ: فإنَّه لـمّا كان أَولى ما صُرفتْ فيه الهممُ العَوالي، وبُذلتْ فيه المُهَجُ الغَوالي، وأعلى ما تصرّمتْ فيه الأيّام والليالي تعلُّمَ مشكلاتِ كتابِ الله وتعليمَها، وتفهُّمَ ما جاءَ من معانيه وتفهيمَها اخترتُ أن أضعَ شرحًا على مقدّمتي المنظومة في بعض مشكلات القرآن سألنيه بعضُ الإخوان، فأجبتُه إلى سؤالِه طالبًا للثَّواب من الملك الوهَّاب سائلًا من الله –تعالى– أن ينفعَ به جميعَ عبادِه المسلمين، وأن يكون وسيلةً ونجاةً لي ولهم يومَ الدِّين، وسمَّيتُه: «فتحَ الكبيرِ المُتعالِ بشرحِ مُذهبةِ الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلالِ». وأسألُ اللهَ الإخلاصَ في ذلك عن كل تخيُّلٍ يودي إلى سوء المهالك، والخلاصَ من كلِّ أمرٍ مُريب، وما توفيقي إلّا بالله، عليه/1ظ/ توكلتُ، وإليه أُنيبُ.

بسمِ اللهِ الرّحمن الرّحيم[3]

أي: أؤلِّفُ ذلك اقتداءً بالكتاب العزيز، و (الله): علَمٌ على الذّات الواجبِ الوجود المستحِقّ لجميع المحامد، و (الرَّحمن): أبلغ من: (الرَّحيم)، لأنّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى، إذ (الرَّحمن) هو المنعِم بجلائل النِّعم، و (الرَّحيم) المنعِم بدقائقِها. وذكرَ خاتمةُ المحقّقين

(1) وصلَّى اللهُ ...: سقط من: ع. ربّ يسّر ...: سقطَ من هـ. وبعد البسملة في: ز: وصلّى اللهُ على سيّدنا محمّد وعلى آلِه وصحبِه، ربِّ سهِّل.

(2) في هـ: كلماته.

(3) بعد البسملة في: هـ: ربِّ يسِّر يا كريمُ.

الشيخ أحمد بن قاسم[1] عبارةً رشيقةً في ذلك، فقال: بعد ما تقدَّمَ من قولِنا، وفعلَ ذلك إلى آخره، و (الله): علَمٌ على الذَّاتِ الأقدس، المسمَّى بهذا الاسم الأنفس، الموصوف بكمال الإنعام أو ما دونه[2]. ولا بأسَ بهذه العبارة، غيرَ أنّ قولَه: (أو ما دونَه) يوهمُ أنّ أسماءَ الله –تعالى– فيها ما هو أعلى وما هو دون، مع أنّ اسماءَه –تعالى– كلَّها مستويةٌ في العلوّ والعظَمة والرِّفعة. ويمكنُ أن يجابَ عنه: بأنّ قولَه: (أو ما دونَه) بالنِّسبة للمُنعَم به، فإنّ: (الرَّحمن) هو المُنعِم بالنِّعم الكثيرة الجليلة، وهو المراد بقوله: (بكمالِ الإنعام)، و (الرّحيم): هو المُنعِم بالقليل منها، كما مرَّ في التَّعريف الأوّل. وقد ورد في البداءة بالبسملة والحمدلة أحاديثُ كثيرة، منها: قوله ﷺ:« كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بـ»بسم اللهِ الرِّحمن الرِّحيم« فهو أقطع»، وفي روايةٍ: بـ« الحمدُ للهِ» فهو أجذمُ»[3]، ومعناه: أنَّه ناقصُ البركة، ولا تعارضَ بينَ الرِّوايتين، إذِ الابتداءُ حقيقيٌّ واضافيٌّ، فبالبسملةِ حصَلَ الحقيقيّ، وبالحمدلةِ حصَلَ الإضافيّ، وقوله: (ذي بال): معناه: الحال والشّأنِ الذي يُهتَمُّ به شرعًا، والكلام على البسملة والحمدلة ممّا شاعَ وذاعَ. قال النّاظم –لطفَ اللهُ به وبالمُسلمين:

[1] قال محمَّدٌ هوَ ابنُ قاسمِ الأزهري راجي الكريمِ الرَّاحمِ

(القولُ): يعمُّ المفردَ والمركَّبَ، ولا يعملُ إلّا في الُجمَل أو ما في معناها، فمثال الجملة: (قال زيدٌ: عمرٌو قائمٌ)، فجملة: (عمرٌو قائمٌ) في محلّ نصبِ مقول القول، ومثال ما هو في معناها: (قلتُ قصيدةً أو شِعرًا)، وأمّا/2و/ ما يوهمُ أنّه يعملُ في المفرد، كما في قوله –تعالى–:(مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا)[النَّحل:30]، سئلَ عنه ابنُ عبَّاسﷺفقال: (التَّقدير: أنزلَ خيرًا)[4]، «جاءَ» على القاعدة.

وقولُه: (محمَّدٌ): هو اسمُ النّاظم، فاعلٌ بـ(قالَ). وقوله: (هو): ضمير فصلٍ لا محلَّ له من الإعراب، ذُكر لاستقامةِ الوزن. وقولُه: (قاسم): اسمٌ لأبيه[5]. وقولُه:(الأزهريّ): نسبةً إلى الجامع الأزهر تبرُّكا به، وقد سمعتُ من بعض أشياخي: أنّه قالَ: رأيتُ في بعض التّواريخ أنّ الجامعَ الأزهرَ أخبرَ بعضُ الأولياء: أنّه لمّا بُنيَ نَظرَ اللهُ إليه برحمته نظرةَ عطفٍ ولطفٍ، فسَعدتْ تلك البُقعة، وسمِع ذلك الوليُّ أنَّه معمورٌ بالذّكر والقرآن والعِلم إلى

(1) سبقتْ ترجمتُه في الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الأوّل.

(2) العبّاديّ، أحمد بن قاسم الصبّاغ، (ت992هـ)، الشّرح الكبير على الورقات، تح محمّد حسن، (دار الكتب العلميّة ببيروت، ط1، سنة: 1424هـ)، 11، 12.

(3) أخرجه من حديث أبي هريرةﷺالسِّجِسْتانيّ، أبو داود سليمان بن الأشعث، (ت275هـ)، سنن أبي داود، تح محمد محيي الدين، (المكتبة العصرية بصيدا، (د.ت)، 4/ 261.

(4) ينظر: الحنبليّ، أبو حفص عمر بن علي بن عادل، (ت775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تح عادل أحمد، وعليّ محمّد معوض، (دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ)، 12/ 50.

(5) في: هـ: اسم أبيه. وتقدَّم تفصيل القول في اسمه ونسبه في المطلب الأوّل من المبحث الأوّل.

يـوم القيامـة، ومَـن جلـسَ فيـه وجـدَ رائحـةً[1] مـن قِبـل الرِّحمـن، ولا يُنكـر ذلـك إلّا مَـن ابتُلـيَ بالحِرمـان، وهـذا مشـاهدٌ، وأنّ المنتفعيـن الذيـن جـاوروه عـمَّ نفعُهـم المشـرقَ والمغـربَ، ومـا هـذا إلّا ببركـة تلـك النَّظـرة الشـريفة، وذكـر بعـضُ المؤرّخيـن مـا سـمعناه عـن ذلـك الشَّـيخ. وقولـه: (راجـي): الرَّجـاءُ: هـو الطَّمَـع والأمَـل، يقـال: (أنـا راجٍ عفـوَ الله)، أي: طامـعٌ فيـه، ويقـال: (رجـوتُ مـن فـلانٍ كـذا)، أي: أمَّلتـه منـه. وقولـه: (الكريـمِ الرَّاحـم): إنّمـا اختـار هذيـن الاسـمين لرجـاء العطـف والتحنّـن والدّخـول فـي سَـعة كـرم الله –تعالـى– ورحمتـه، ثـمَّ قـال:

[2] الحمدُ لله الذي مَن وكَلا إلـيهِ أمـرَه كفاهُ وكَلا

(الحمـدُ لله): معنـاه لغـةً: الثنـاء باللسـانِ علـى الجميـل الاختيـاريّ علـى جهـة التَّعظيـم، سـواء كان فـي مقابلـة نعمـةٍ أم لا، وعرفًـا: فعـلٌ ينبـئُ عـن تعظيـم الـمُنعِم بسـبب كونِـه مُنعِمًـا علـى الحامـد أو غيـرِه.

ومعنـى الشُّـكر لغـةً: معنـى الحَمـد شـرعًا، إلّا أنَّـك تبـدلُ لفـظَ الحامـد بالشـاكر[2]، ومعنـى الشّـكر اصطلاحًـا: صـرفُ العبـدِ جميـعَ مـا أنعـمَ اللهُ بـه عليـه مـن سـمع ونحـوِه إلـى مـا خُلـق لأجلِـه قـولًا باللسـان، أو اعتقـادًا بالجَنـان، أو عمـلًا بـالأركان[3]. ومعنـى الَمدح لغـةً/2ظ/: الثّنـاء باللسـان علـى الجميـل الاختيـاريّ مطلقًـا، واصطلاحًـا: مـا يـدلُّ علـى اختصـاص الممـدوح بنـوعٍ مـن الفضائـل[4]. وجملـة: (الـحَمد) ومـا بعدهـا: مقـول القـول، و(ال) في:(الحمـد) للعهـد أو للجنسِ أو للاسـتغراق، واسـتوجهَ الزمخشـريُّ كونهـا للجنـس، لأنّ الـلام فـي: (لله) للاختصـاص، فتفيـد أنّـه لا فـرد منـه لغيـرِه[5]، واسـتوجهَ «غيـرُه» كونَهـا للاسـتغراق، «لأنّهـا» تفيـدُ أنَّ جميـعَ المحامد مـن أيّ فـردٍ مـن أفـراد المخلوقـات[6] تختـصُّ بـالله، وأمّـا كونهـا للعهـد فعلـى معنـى: أنّ الحمـدَ الـذي حمـدَ اللهُ بـه نفسَـه، وحمـدَه بـه أنبيـاؤه وأوليـاؤه مختـصٌّ بـالله –تعالـى–، وعلـى كلٍّ مـن الثّلاثـة: الـلام فـي: (لله) لا تخـرجُ عـن الاختصـاص[7]. وقولـه: (الـذي): مبتـدأ، و (مَـن وكَلا): صلـة: (ال) فـي: (الـذي)، وجملـة: (كفـاه) ومـا عطـف عليـه: خبـر. وقولـه: (أمـرَه): مفعـول

(1) في: ع: راحة. وفي: هـ: رائحة راحة.

(2) ينظر: الجوهريّ، الصحاح 2/ 702، والقزوينيّ، معجم مقاييس اللغة 3/ 207.

(3) ينظر: الجرجانيّ، عليّ بن محمّد بن عليّ الزين الشريف، (ت816هـ)، التّعريفات، تح جماعة من العلماء، (دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1403هـ)، 128.

(4) ينظر: الكفويّ، الكليّات: 857، والتهانويّ، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون 2/ 1500.

(5) ينظر: الخطيب، السّراج المنير 1/ 8، والإستانبوليّ، إسماعيل حقّي، (ت1127هـ)، روح البيان، (دار الفكر ببيروت، (د.ت)، 3/ 2.

(6) في: هـ: فردٍ كانَ من أفراد المخلوق.

(7) ينظر: الخفاجيّ، عناية القاضي وكفاية الرّاضي 1/ 105، والإستانبوليّ، رُوح البيان 3/ 2.

بقولـه: (وكَلا) الأوّل، و (إليـه): متعلِّـق بـ (وكَلا)، ومعنـى: (مَـن وكَلا) إلـى آخـره: مَـن سَـلَّمَ أمرَه إلـى الله كفـاه سـائر المهمّـات، وحفِظـه مـن جميـع المؤذيـات، وبيـن(وكَلا) الأوّل والثّانـي الجنـاس التـامّ، وهـو توافـق الكلمتيـن لفظًـا وخطًّـا واختلافهمـا معنًـى، كقولـه –تعالـى–:(وَيَـوْمَ تَقُـومُ السَّـاعَةُ يُقْسِـمُ الْمُجْرِمُـونَ مَـا لَبِثُـوا غَيْـرَ سَـاعَةٍ) [الـرُّوم:55]، ومفعـول: (وكَلا) الثانـي: محـذوف تقديـره: وكَلاه، «والله –تعالـى– أعلَـمُ. قولُـه»:

[3] ثُـمَّ الصَّلاةُ معْ سَلامِ الـمُنعِمِ عَلى النَّبيْ الهادي وكلِّ مُسلمِ

(ثُـمَّ): فيـه للعطـف[1]، و (الصّـلاة) ومـا بعدهـا: جملـة اسـميَّة معطوفـة علـى: (الحمـد)، والتَّقديـر: ثـم الصَّـلاة مـن الـمُنعِم مـع سـلامِه علـى النبـيّ ومـا بعـدَه مـن آلٍ وصحـبٍ وغيرِهـم، والياء فـي: (النَّبـيْ) سـاكنة للضَّـرورة، وآثـرَ النبـيَّ علـى الرّسـول لمـا فـي لفـظِ الرَّسـول مـن الاسـتهجان، وأتـى بـ(كلّ مسـلم) ولـم يذكـر الآلَ والأصحـابَ لتعـمَّ الصَّـلاةُ جميـعَ المسـلمين، لقولـه ﷺ:«إذا دَعَوتـم فأعمُّـوا»[2]، ويرجـو النّاظـم دخولَـه هـو ومـن يحـبّ ومـن أحبَّـه فـي ذلـك، ومعلـومٌ: أنّ الصَّـلاةَ مـن اللهِ رحمـةٌ، ومـن الملائكـة اسـتغفارٌ، ومـن الغير تضـرُّعٌ/3و/ ودعـاءٌ[3]، و (السّـلام): بمعنـى التّسـليم لا بمعنـى السَّـلامة، إذ هـو ﷺ مبـرَّأ مـن جميـع النّقائـص. وقولـه: (الـمُنعِم): هـو موصِـل النِّعمـة إلـى الغيـر، وقولـه: (النَّبـي): هـو إنسـانٌ حُـرٌّ ذكـرٌ أوحـيَ إليـه بشـرعٍ وإن لـم يؤمَـر بتبليغِـه، والرّسـول: مـن أمِـر بالتّبليـغ، فهـو أخـصُّ مـن النَّبـيّ.

وقولـه: (الهـادي): هـو الـدّالُّ علـى الله دلالـةً وإن لـم تكـن موصلـةً خلافًـا للمعتزلـة فـي اشـتراطِهم كونَهـا موصلـةً.

[4] وبعدُ: فالإنـسان ليسَ يـحسُنُ إلّا بـما يـحفظه ويُتقنُ

[5] لا سيَّما حفظ الأمورِ المشكِلة فإنّها إلى العُلى مُوَصِّلة

لِيُعلَـم: أنّ: (بَعْـد) ومثلهـا: (قَبْـل) لهـا فـي العربيّـة أربعـة أحـوال: وذلـك أنّـك إمّـا ان تذكـرَ المضـافَ والمضـافَ إليـه، أو تذكـر المضـافَ وتحـذفَ المضـافَ إليـه، وتنـوي ثبـوت لفظـه، أو تذكـر المضـاف ولا تنـوي شـيئًا، أو تذكـر المضـافَ وتحـذف المضـاف إليـه، وتنـوي ثبـوتَ معنـاه.

فـالأوّل مـن الأحـوال: أنّـك تعربُهمـا نصبًـا علـى الظرفيّـة، وتجرّهمـا بـ(مِـن)، ويضافـان إلـى الظَّاهـر والضّميـر، تقـولُ: (جئـتُ قبـلَ زيـدٍ وبعـدَ عمـرٍو)، وتفعـل ذلـك بـ(مِـن)، ومثـال

(1) ينظر: الأنصاريّ، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 158.

(2) في: ع، هـ: فأعمِموا. والحديث لم أقفْ عليه بهذا اللفظ.

(3) ينظر: الإستانبوليّ، رُوح البيان 7/ 219، وما بعدها.

إضافة: (قبل) إلى الضّمير قوله –تعالى–: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ) [الحجّ:42]،)وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ) [آل عمران:11]، ومثال إضافة: (بعد) إلى الضّمير: (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) [الأعراف:185]، (وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ) [الحشر:10]. الحالة الثّانية: أن يحذفَ المضافُ إليه وينوى ثبوت لفظه، فيعربان الإعراب المذكور لنيَّة الإضافة، كقراءة الجحدريّ والعقيليّ: (للهِ الأمرُ مِن قبْلِ ومِن بعْدِ) [الرُّوم:4] بالخفضِ من غير تنوينٍ[1]، أي: من قبلِ الغلَبِ ومن بعدِه[2].

الحالة الثّالثة: أن يُقطعا عن الإضافة لفظًا ولا ينوى المضافُ إليه، فيعربان أيضًا الإعرابَ المذكور، ولكنّهما ينوّنان، فتقول: (جئتُكَ قبلًا وبعدًا)، وقال الشاعر:

وساغَ لِيَ الشُّراب وكُنتُ قبلًا أكادُ أغصُّ بالماء الفُراتِ

الحالة الرّابعة: أن يحذفَ المضافُ إليه وينوى معناه دون لفظه/3ظ/، فيبنيان على الضمّ، كقراءة العشَرة:(لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ)[الروم:4][3]. وهذه الحالة –أعني: الرَّابعة– هي التي ذُكرتْ في النَّظم، والواو نائبةٌ عن: (أمَّا)، و (أمّا) نائبةٌ عن: (مَهْمَا)[4]، والمعنى: مهما يكنْ من شيءٍ بعدَ البسملةِ والحمدلةِ والصّلاة والسّلام على النبيّ ﷺ فالإنسان إلى آخِرِه. ويسمَّى الإنسانُ بذلك أخذًا من التّأنّس، وهو الميلُ إلى الشَّيءِ والرّكون إليه، ومثله: الإنس المقابل للجنّ، فإنّه –أعني: لفظ الإنس– قيل فيه: إنَّه مأخوذٌ من: (ناس) إذا تحرَّكَ، أو من التأنّس المتقدِّم شرحه[5]، والجنُّ المقابل له: مأخوذ من: (جَنّ) إذا استترَ، وسمّوا بذلك لاستتارِهم عن أعين النّاس[6]. وقوله: (ليسَ يَحسنُ) إلى آخِر البيت معناه: أنّ الإنسانَ لا يحصلُ له عظمةٌ وشرفٌ عندَ الله وعندَ النّاس إلّا بما يحفظه عن ظهرِ قلبٍ ويتقنُ ذلك، أي: يُحكِمُه بفهمِ معانيه، والبحث عن ما يتعلَّق به[7]، ومثل هذه العبارة في القُرب ما

(1) في: ع: بغيرِ تنوينٍ.

(2) ينظر: السّمين الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف، (ت756هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح د. أحمد محمّد الخراط، (دار القلم بدمشق، (د.ت)، 9/ 31.

(3) ينظر: الأنصاريّ، أبو محمّد عبد الله بن يوسف ابن هشام، (ت761هـ)، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تح محمّد محيى الدين عبد الحميد، (طبع القاهرة، ط11، 1383هـ)، 19، وما بعدها، والعقيليّ عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح محمد محيي الدين، (دار التراث، ط20، 1400هـ)، 3/ 72.

(4) ينظر: الأنصاريّ، مغني اللبيب: 82.

(5) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 3/ 987، والإفريقيّ، لسان العرب 6/ 245.

(6) ينظر: الزَّبيديّ، تاج العروس من جواهر القاموس 34/ 364.

(7) وهذا يؤكّد مدى أهميّة الحفظ عن ظهر قلب، قال ابن الجوزيّ: ليسَ العلمُ إلّا ما حصَّل بالحفظ، وقال عبد الرزّاق الصنعانيّ: كلُّ علمٍ لا يدخلُ معَ صاحبه الحمَّام فلا تعدَّه. ينظر: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي،

قاله الشَّمسُ ابنُ الجزريّ[1] في طيّبته، ونَصُّه[2]:

وبعدُ: فالإنسانُ ليس يشرُفُ إلّا بِـمـــا يحفظُه ويَـعـرفُ

وقولـه: (لا سيَّما) إلـى آخـرِه، لفـظ: (لاسيَّما) يسـتعمل بـ(لا) النّافيـة وبدونهـا، ومعناهـا: خُصوصًـا كـذا وكـذا[3]، فيكـونُ معناهـا فـي تركيـب البيـت: خُصوصًـا حفـظ الأمـور الغائصـة التـي يبعـدُ فهـمُ معناهـا، حثًّـا علـى الاعتنـاءِ بـدركِ الأمـورِ الخفيَّـة التـي يصعـبُ فهمُهـا. ثـمّ أكَّـدَ ذلـك ترغيبًـا للتّحصيـل بقولـه: (فإنّهـا الـى العُلـى موَصِّلـة)، أي: المراتـب العليَّـة المحمـودة عنـد اللهِ وعنـد خلقِـه، واللهُ –تعالـى– أعلـمُ، ثـمَّ قـال:

[6] فهاك نظمَ ما أتى من مشكلِ كـــلامِ ربِّـــنا فقيِّدْ وانـقلِ

لفـظ: (هـاكَ): فـي كلام العـرب اسـمُ فعـلٍ بمعنـى: (خُـذْ)، وقـد تقلـب كافُـه همـزةً، كقولـه –تعالـى–:(هَـاؤُمُ اقْـرَؤُوا كِتَابِيه)[الحاقّة:19][4]، والنَّظـم لغـةً: الجَمـع، يقـال: (نظمـتُ اللؤلـؤَ فـي السِّـلكِ) إذا جمعتَـه، ويطلَـق أيضًـا: علـى كلّ كلامٍ مقفًّـى مـوزونٍ مقصـودٍ، والـكلامُ علـى الحـدّ مذكـورٌ فـي البيـت الـذي قبلَـه[5]، فـلا نُطيـل بذكـرِه. وقولـه/4و/: (مِـن مُشـكِلِ): تقـدَّم شـرحُه فـي البيـتِ الـذي قبلَـه.

وقولُـه: (كلام ربِّنـا): أي اللفـظ المنـزَّل علـى نبيّنـا محمَّـد ﷺ المكتـوب فـي الألـواح والمصاحـف، المقـروء بالألسـنة، المحفـوظ بالأذهـان، لا المعنـى القائـم بذاتِـه –تعالـى– العَليَّـة[6]. وقولـه: (فقيِّـدْ وانقـلِ): حـثٌّ علـى تصحيـح الألفـاظ التـي تنقلُهـا إلـى الغيـر، يقـال: (قَيَّـدَ الشَّـيءَ): إذا أحكمَـه وضبطَـه، ويقـال: (نَقَـلَ الشَّـيءَ): إذا عـزاه إلـى قائلـه[7]، والله –تعالـى– أعلَـم. ثـمّ قـال:

(ت597هـ)، الحثّ على حفظ العلم وذكر كبار الحفّاظ، تح د. فؤاد عبد المنعم، (مؤسسة شباب الجامعة، ط2، 1412هـ)، 33.

(1) سبقتْ ترجمتُه في الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الأوّل.

(2) ابن الجزريّ، أبو الخير محمّد بن محمّد، (ت833هـ)، طيّبة النّشر في القراءات العشر، تح د.أيمن رشدي سويد، (مكتبة ابن الجزريّ بدمشق، ط1، 1433هـ)، 1، البيت: 5.

(3) ينظر: الصبّان، أبو العرفان محمد بن عليّ، (ت1206هـ)، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفيَّة ابن مالك، (دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1417هـ).

(4) ينظر: السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون 10/ 432، والصبّان، حاشية الصبّان 2/ 302.

(5) في: ع: في علم العَروض. ولعلّ المقصود: أنّ حدّ الحفظ سبقَ في البيتِ الذي قبلَه، أو أنّ حدَّ النَّظم معروفٌ في علم العروض. ينظر: يعقوب، د. إميل بديع، المعجم المفصّل في علم العَروض والقافية وفنون الشعر، (دار الكتب العلميّة ببيروت، ط1، 1411هـ)، 447.

(6) في: هـ: زيادة: لا المعنى القديم ... . ينظر: الدمشقيّ، شرح العقيدة الطحاويّة 1/ 172.

(7) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 5/ 1833، والقزوينيّ، معجم مقاييس اللغة 5/ 463.

[7] وأسألُ القبولَ ثمَّ النَّفعا لقارئٍ وسَـامعٍ ومَن وعَى

لـمّا كان القبـولُ والنُّفـع أمريـن نفيسـين لا يمكـنُ الوصـولُ إليهمـا إلّا بمعونـةٍ مـن الله عـزّ وجـلّ ومزيـدِ توفيـقٍ وعنايـةٍ سـألَهما النُّاظـم مـن الله –تعالـى– والمـراد بالقبـول إثابـة الله عـزّ وجلّ ذلـك الفاعـلَ علـى عملِـه الـذي جـاء بـه[1]، والمـراد بالنّفـع الإقبـال مـن النّـاس علـى ذلـك الشّـيء وتلقّيهـم لـه بالقَبـول، وإيصالهـم إلـى الله عـزّ وجـلّ بإثابتهـم عليـه. وقولـه: (لقـارئٍ) إلـى آخـره: معطـوف علـى محـذوفٍ، تقديـره: لـي ولقـارئ، سـوَّغَ حذفَـه ضـرورةُ النَّظـم، ومـراد النّاظـم بذكـر المعطوفـات: تحصيـل النّفـع لـكلٍّ مـن وَقـف علـى هـذه المقدّمـة قـراءةً أو سـماعًا أو حفظًـا، يقـال: (وَعـى الشَّـيء) إذا حفظَـه[2]، فعـلَ ذلـك حرصًـا علـى تعميـم الدّعـاء، وكان مـن حقِّـه أن يذكـر جميـعَ المسـلمين ليكـون أشـدَّ فـي التّعميـم، لكـن منعَـه مـن ذلـك ضيـق النّظـم ومراعـاة الاختصـار، والله –تعالـى– أعلـم. «ثـمّ قـال»:

[8] ونَشرعُ الآنَ بعونِ الواحدِ فيـــمَا قصَدنـــاه منَ الفوائِدِ

يشـيرُ بهـذا البيـت إلـى التبـرِّي مـن الحـول والقـوّة والتّعلّـق بمعونـة الله عـزّ وجـلّ، أخـذًا مـن قـول بعـض السَّـلَف: « اللهـمّ إنّـي تبـرَّأتُ مـن حولـي وقوَّتـي إلـى حولِـك وقوّتـك»، وأضـاف: (العَـون) إلـى: (الواحـد) دون غيـره مـن أسـماء الله عـزّ وجـلّ لِمـا ورد أنّـه ﷺ قـال:« مـا لقيـتُ جبريـلَ إلّا وسـمعتُه يقـول: يـا واحـدُ يـا ماجـدُ لا تـزلْ عنّـي نعمـةً/4ظ/ أنعمـتَ بهـا علـيَّ»[3]، فنسـألُ ذلـك مـن الله عـزَّ وجـلَّ بفضلِـه ورحمتِـه لنـا ولإخوانِنـا. وقولـه: (فيمـا قصدنـاه مـن الفوائـدِ): متعلّـق بـ(نَشـرعُ)، و (الفوائـد): جميـع فائـدةٍ، وهـي مـا يكـون الشّـيء بـه أحسـنَ حـالًا منـه بغيـره، والله أعلـم. «ثـمّ قـال».

[أحكام: (ءَالـــنَـــنَ(في موضعَي سورة يونُس للقرّاء السّبعة]

[9] مِن مَا أتَى من مُشكلِ القُرانِ آلانَ فـي يُـــونُسَ يا ذا العَاني

قولـه: (مِـن مَـا أتَـى): خبـرٌ مقـدَّم، وقولـه: (آلانَ) مبتـدأ مؤخّـر مراعًـى لفظـه، و(مِـن): فـي البيـت للتبعيـض[4]، يشـيرُ بـه إلـى أنَّـه لـم يذكـر جميـعَ مشـكلاتِ القـرآن، وسـيأتي فـي آخِـر المنظومـة إن شـاءَ اللهُ –تعالـى– الـكلام علـى زيـادة بيـان بعـض الـمُشكلات؛ ليعـمَّ نفعُهـا بعـونِ الله –تعالـى– وإرادتـه.

(1) ينظر: الحنبليّ، اللباب في علوم الكتاب 5/ 372.

(2) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 6/ 2525، والقزوينيّ، معجم مقاييس اللغة 6/ 124.

(3) أخرجه من حديث أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ ابنُ عساكر في تاريخ دمشق 51/ 164.

(4) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 6/ 2208، والأنصاريّ، مغني اللبيب: 420.

وقولـه: (مُشكلِ القرانِ): بيـانٌ لـ(مـا)، و (أتـى) ومـا بعده: صلـة الموصـول، و (القرآن) فـي اللغـة: الجمـع، نُقِلَ إلـى المجمـوع المتلـوّ[1]، وفسِّـرَ بالـكلام المنـزّل علـى النبـيّ ﷺ المنقـول عنـه بالتّواتـر المكتـوب فـي المصاحـف أو المقـروء، مـن حاشـية السّـعد التَّفتازانـيّ[2] علـى الكشّـاف[3]، انتهـى.

وعبـارة السيّد عليـه أيضًـا: (القـرآن): مصـدر بمعنـى الجمـع، يقـال: (قـرأتُ الشَّـيء قرآنًـا جمعتُـه)، وبمعنـى القـراءة، يقـالُ: (قـرأتُ الكتـابَ قـراءةً وقرآنًـا)، ثـم نُقـل إلـى هـذا المجمـوع المنـزَّل علـى الرّسـول عليـه السّـلام، وهـو المـراد هنـا[4]. وقولـه: (فـي يونُـس): احتُـرز بـه عمّـا فـي البقـرة والأنفـال ويوسـف، فـإنّ الهمـزة فيهـا ليسـت للاسـتفهام. و قولـه: (يـا ذا العانـي): أي: القاصـد، ويمكـنُ أن يكـون بمعنـى الـمُعتَني، مـن قولهـم: (اعتَنـى بالشَّـيء): إذا تقيَّـدَ بـه وحـرصَ عليـه[5]، وتقـدَّم شـرح: (الـمُشكِل)، «واللهُ –تعالـى– أعلَـمُ. ثـمّ قـال»:

[10] فالـنَّقـــلُ أوَّلا أتى لـــنافـــعِ والتَّرك عـن غيرٍ بلا مُنـــازعِ

[11] وعنهم التسهيل أيضًا فاستمِعْ والسكتُ عن حمزةَ مع تركٍ تبِعْ

[12] والنَّقل مع مدٍّ وقصرٍ قـد أتى حقًّا لقالـــونَ وورشٍ ثـبتَـــا

[13] وهكذا التَّسهيل عنهـــما نُقِلْ هذا على قـــصرٍ لآمنـــتم جعلْ

قولـه: (فالنَّقل): ليُعلَـم أنّ الهمـزة إذا وقعـتْ بعـد همـزة الاسـتفهام كمـا فـي/5و/ : (ءَالـئَنَ) فـي موضعَـي يونـس[51، 91]، و(آلذَّكَرَيْـنِ) موضعـان بالأنعـام[143، 144]، و) آللهُ(بيونـس [59]، والنَّمـل[59]، و(ءَآلسِّحْـرُ) فـي قـراءة أبـي عمـرو بيونـس[81] للقـرّاء السـبعة فـي مـا عـدا الأخيـر وجهـان: إبـدال همـزة الوصـل، والمـدّ عليهـا بقـدرِ ثـلاث ألفـاتٍ، وحَكـى السّـخاويُّ[6] بقـدرِ ألفيـنِ[7]، والوجهـان صحيحـان، والأكثـر يقولـون: بأنَّـه يمـدُّ بقـدرِ ثـلاث ألفـاتٍ. والوجـه الثّانـي: تسـهيل همـزه الوصـل مـن غيـر إدخـال ألـفٍ بينهمـا.

(1) في: ز: المتلقّي والمتعلّق. ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 6/ 2181.

(2) سبقتْ ترجمتُه في الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الأوّل.

(3) التَّفتازانيّ، سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله، (ت793هـ)، حاشية سعد الدّين التّفتازانيّ على الكشّاف، نسخة مصورة عن مجلس الشورى بإيران، تحمل رقم:(1303)، 1/ 3و.

(4) ينظر: الجرجانيّ، عليّ الشريف، (ت816هـ)، الحاشية على الكشّاف، 6.

(5) ينظر: القزوينيّ، معجم مقاييس اللغة 4/ 146، والزَّبيديّ، تاج العروس 39/ 115.

(6) سبقتْ ترجمتُه في الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الأوّل.

(7) ينظر: السخاويّ، أبو الحسن عليّ بن محمّد، (ت643هـ)، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح د.مولاي الإدريسيّ الطاهريّ، (مكتبة الرشد بالرّياض، ط1، سنة: 1423هـ)، 2/ 307.

والوجهان قرأ أبو عمرٍو[1] بهما في:(ءَآلسِّحرُ)، وقراءة السّتّة في هذا بإسقاط همزة الاستفهام.

إذا عرفتَ ذلك فاعلَمْ: أنَّ نافعًا قرأ بالنَّقل في: (ءَالـئَنَ) مع المدّ والقصر، فالمدُّ على أنّه لم يعتدَّ بالعارض، والقصر على أنّه اعتدَّ به لكون السكون زال بالنَّقل، وعنه تسهيل همزة الوصل من غير إدخالٍ، هذا كلُّه على قصر:(ءَامَنْتُمْ) [يونس:51] لورش[2]. أمّا قالون فليس له إلّا ذلك على قصرِ المنفصل ومدِّه[3]، وهذا هو المراد بقوله: (فالنَّقلُ أوَّلا أتى لِنافعٍ) إلى آخرِه، وإنّما ذكرتُ المواضعَ المذكورةَ تتميمًا للفائدةِ. وقوله: (والتركُ عن غيرٍ): أيَ: غيرِ نافع[4]. وقوله: (بلا منازع): أي: بلا منازعةٍ في ذلك. وقوله: (والسَّكت) إلى آخِره: يشيرُ به إلى أنّ هذا مشابهٌ للهمزِ الذي وقع قبلَه: (ال)، كـ:(الأرْضِ)[البقرة:11]، و(الآخِرَةُ) [البقرة: 94]، فيأتي بالسَّكت وعدمه مع مدّ البدل والتّسهيل كذلك، أي: مع السّكت وعدمه. وقوله: (تبع) يشيرُ به إلى أنّ حمزة[5] قرأ بهذه الأربعة وتبعه النُّاس فيه. وقوله: (مع مدٍّ وقصر) إلى آخِره: تقدَّم شرحُه ولا يُعدُّ تكرارًا؛ لأنّ الأوّل في بيان أنّ نافعًا ينقل، وغيره يترك النَّقل، «والله –تعالى– أعلم. قولُه»:

[14] ثم على توسُّطٍ لها يعُدْ قصرٌ توسُّطٌ بأُولاها ومدْ

[15] ثمَّ على كلٍّ فوسِّط واقصُرِ في لَانَ فاحفظْ ما أتى يا ذا السّري

[16] وسهِّلَنْ أيضًا معَ التَّوسُّطِ والقصرِ، فاحفَظْ ما ذكرتُ واضبطِ

قوله: (ثمَّ على توسُّطٍ لها): أي: لـ:(ءَامَنْتُمْ)[يونس:51]. قوله: (يعدّ): أي: يعدُّه السّامع ممّا بعده/5ظ/، بيَّنه بقوله: (قصرٌ توسُّط بأولاها ومدّ)، والمراد: بـ(أُولاها) لفظ: (ءَالـئَنَ)

(1) ينبغي أن يُعلم: أنّ أبا جعفر كذلك وردتْ قراءتُه بالاستفهام في هذا الموضع أيضًا. النَّيسابوريّ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران، (ت381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تح سبيع حاكمي، (مجمع اللغة بدمشق، ط1، 1401)، 235، والواسطيّ، الكنز 1/ 253.

(2) لورش في المدّ البدل أوجه: القصر والتّوسّط والمدّ. الواسطيّ، الكنز 1/ 276.

(3) أي: (بِهِ ءَآلْئَنَ) [يونس:51]، فيجري لقالون على مدّ المنفصل ما يجري على قصره من الأوجه. ينظر: الصفاقسيّ، أبو الحسَن عليّ بن محمد، (ت1118هـ)، غيث النّفع في القراءات السّبع، تح أحمد الحفيان، (دار الكتب العلمية ببيروت: ط1، 1425هـ)، 297.

(4) أي: قرأ غيرُ نافع من السّبعة بترك النّقل. النَّيسابوريّ، الغاية في القراءات العشر: 88، وشُعلة الموصليّ، كنز المعاني 1/ 482، 483.

(5) ينظر: البنّا الدمياطيّ، أحمد بن محمد، (ت1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، تح أنس مهرة، (دار الكتب العلمية، ط3، 1427هـ)، 315.

التي بعد الاستفهام[1]، وحذف حرف العطف من قوله: (توسُّط)، لأنّه شائعٌ في كلامِ العرب نظمًا ونثرًا، وقد سُمع من كلامهم: (أكلتُ خُبزًا تَمرًا زُبدًا)[2]. قوله: (ثمَّ على كَلٍّ): أي: على كلّ واحدٍ من المدّ والتوسّط والقصر[3] يؤتى بوجهين بيَّنهما بقوله: (فوسّطْ واقصُرِ)، فصار له ستّة أوجه: توسُّط وقصرٌ على المدّ، وكذا على التّوسّط والقصر[4]. وقوله: (في لآن): متعلّق بقوله: (فوسّط)، وما عُطفَ عليه.

وقوله: (يا ذا السَّري): السَّري: هو السيِّد[5]، إشارة إلى أنّ من حفظَ الأوجهَ وأتقنها سادَ على غيرِه، فهو من باب الإشارة الحسنة، لأنّه خاطبه قبل أن يحفظَ. وقوله: (وسهِّلا) أيضًا إلى آخِره: يشيرُ به إلى أنّه يأتي على توسّط: (ءَامَنْتُمْ(بعد أوجه البدل الستّة توسّط وقصر مع التّسهيل، أي: تسهيل همزة الوصل[6]. وقوله: (فاحفظْ) إلى آخِره: أمَرَ القارئَ بالحرص على تحصيل هذه الأوجه وضبطها، أي: تقييدها حفظًا وفهمًا، والله –تعالى– أعلم. «قولُه»:

[17] ثُــمَّ عــلى مدٍّ لآمنـتم فـمُدّ لهمز آلانَ مع القصــرِ وجُـدّ

[18] ثمَّ عـــلى كلٍّ فـمُدَّ الثّانــي واقصُرْه والتَّسهيل[7] يا ذا العاني

قوله: (ثمَّ على مدّ) إلى آخِره: لِيعلمْ: أنّك إذا مددتَ: (ءَامَنْتُمْ)لورش فأتِ عليه بالمدِّ في الألف بعد همزة الاستفهام، والمدّ والقصر في ألف: (لآنَ)، ثمَّ تأتي بقصرٍ في الألف الكائنة[8] بعد الهمزة المذكورة، والمدّ في ألف: (لآنَ) وقصره، فيحصل أربعة أوجه، ثمّ تأتي بتسهيل همزة الوصل الكائنة بعد همزة الاستفهام والمدّ والقصر في ألف:(لآنَ)، وحُكيَ توسُّطٌ أيضًا ولم يفصِح به النُّاظم لضعفِه، ويمكن أن يؤخذَ من النّظم باعتبار أنّ القصر المقابل للمدّ شاملٌ للتوسُّطِ والقصرِ الاصطلاحيّ، أعني: قدر ألفٍ، وجعل المدّ بمعنى الطّويل. وقوله: (وجُدّ): أي: اجتهِدْ، مأخوذٌ من قولِهم: (مَنْ/6و/ جَدَّ وجَدَ)، وقول

(1) في: ع: لفظ الألف بعدَ الاستفهام.

(2) ينظر: الأنصاريّ، مغني اللبيب: 831، والصبّان، حاشية الصبّان 3/ 173.

(3) أي: في ألف: (ءَامَنتُم) تجري ثلاثة مدّ البدل لورش، ويجري على كلّ واحدٍ منها أوجهه المعروفة في: (ءَآلْـَٔنَ(. ينظر: الصّفاقسيّ، غيث النفع: 295.

(4) ينظر: الصّعيديّ، الدّرر الحِسان، 75.

(5) ينظر: الإفريقيّ، لسان العرب 2/ 527، والزَّبيديّ، تاج العروس 24/ 218.

(6) ينظر: ابن الجزريّ، أبو الخير محمّد، (ت833هـ)، النّشر 1/ 357.

(7) حرّفت في الأصل، هـ، ز: إلى: واقصُره والأوَّلَ. والمثبتُ هو الصّحيح من: ع.

(8) حرّفت في الأصل إلى: الكائنات. وكذلك التي بعدها.

بعض السَّلف: (لكلٍّ مجتهدٍ نصيبٌ)، وقيل: إنّه حديثٌ. وقوله: (على كلٍّ): أي: من المدِّ والقصر على ما تقدَّمَ شرحُه. وقوله: (فاقتدِ): أي اتَّبع طريقة السَّلَف الماضين فيما روَوه من ذلك، والله أعلم.

[19] وإن تقفْ على به وتبتدِي يأتي على مدٍّ وقصرٍ فاقتدِ

[20] آلآن فيها ستٍّة من أوجهِ وذا على إبدالها في الأوجهِ

[21] وامدُدْ ووسِّط واقصرَنْ في الأوّل لكنْ على المَدّ ثلاثةٌ تلي

[22] بالمدِّ مع توسُّطٍ والقصْرِ في الآنَ قد جاءَ بغير نُكْرِ

[23] ووسطن واقصُر بثانٍ[1] واعرفِ على توسُّطٍ بأوِّل تَفي

[24] وقصر أولاها عليه القصرُ في الآنَ سائغٌ أتاك النَّصرُ

[25] وسهِّلَنْ معْ مدِّ لانَ ترشدِ ووسِّطن واقصُر لها تُسَدَّدِ

قولُه: (وإن تقف على به): يعني: (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُم بِهِ) [يونس:51]، فإذا وقفتَ عليها، أي: على الهاء من: (بِهِ) فلك في: (ءَالـئَنَ) [يونس:51] على وجه الإبدال ستّة أوجه، وذلك: أنّ لك في مدّ الألف بعد همزة الاستفهام مدًّا وتوسُّطا وقصرًا، فعلى المدِّ يأتي في: (ءَالـئَنَ) هذه الثّلاثة، وعلى التوسّط يأتي في: (ءَالـئَنَ)توسّط وقصر، وعلى القصرِ القصرُ لا غيرُ[2]، وهذا معنى قوله: (وامدُدْ ووسّط). قوله: (وقصرُ أولاها عليه القصرُ)، وقوله: (فيها ستَّة من أوجه) إشارة الى أنّ هذه الأوجه على وجه البدل لا التّسهيل[3]. وقوله: (من أوجُهِ) و (الأوجَهِ): بينهما جناس التَّحريف، وهو اختلاف الكلمتين لفظًا ومعنًى مع اختلاف حركاتِ اللفظ. وقوله: (بغير نُكْرِ): أي بغير منع من ذلك ولا اختلاف. وقوله: (تفي) أي: توافقُ النَّصر[4]، تكميلٌ للبيت قصدَ به إذهاب الحرج عن الطَّالب، والتّخيير في تلك الأوجه. وقوله: (وسهِّلنْ) إلى آخره مرادُه: أنّك إذا سهَّلتَ همزةَ الوصل تأتي بثلاثة أوجهٍ، وهي: المدُّ والتوسُّط والقصرُ في ألف: (الآنَ)[5]. وقوله: (تُسدَّد)، أي: ترزق

(1) في: ع: واقصر بـ(ءَالـئَنَ).

(2) ينظر: الصعيديّ، الدّرر الحِسان: 76.

(3) ينظر: المنصوريّ، رسالة في مسألة:(ءَالـئَنَ): 6و.

(4) الفَيْء: الخراجُ والغنيمة، أي: ما حصلَ لِلمُسلِمِين مِن أمْوَالِ الكُفَّارِ مِن غيرِ حربٍ ولا جهاد. ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 1/ 63.

(5) ينظر: الصعيديّ، الدّرر الحسان: 83، 84.

السّداد/6ظ/، أي: الأمر الموافق للحقّ[1]، والله –تعالى– أعلم. «ثمّ قال»:

[26] وإن تُرِدْ وقفًا على لانَ فمُدّ ووسّطن واقصرْ لأولاها تسُد

[27] وكلُّ واحدٍ معَ الثّلاثة في الآنَ سائغٌ بلا زيادةِ

حاصلُ ما ذكر في البيتين[2]: أنّك إذا وقفتَ على: (عَالـنَنَ)، أي: على نونها، فالكلام على حذف مضافٍ فيما قاله النّاظم، فتأتي بثلاثةِ أوجه في همزة الاستفهام: المدّ والتوسّط والقصر، وهو المراد بقوله: (فمُدَّ ووسّطنْ واقصُر لأولاها). «وقولُه»: (تسُد)، أي: تحصُل لك السّيادة[3]. وقوله: (وكلُّ واحدٍ) إلى آخِره: المراد منه: أنّك تأتي على مدِّ الألف الكائنة بعد همزة الاستفهام بالمدّ والتوسّط والقصر في: (لآن)، وعلى التوسّط في الألف تأتي بالأوجه المذكورة، وكذا على القصر، فالجملة تسعة أوجه، قال ذلك محمّد بن أسَد[4] تلميذ الشّمس ابن الجزريّ، وهذا لا يتأتّى إلّا إذا وقفتَ على الهاء من: (بِهِ) [يونس:51]، وابتدأتَ بـ: (عَالـنَنَ)[5]، فإنّ الشّمس ابنَ الجزريّ[6] نظمَ بيتين فيما يتعلّق بقطع: (عَالـنَنَ) عمّا قبلَها، فقالَ[7]:

للازرقَ في آلآنَ ستُّة أوجهِ على وجهِ إبدالٍ لدى وصله تَجري

فمُدَّ وثلِّثْ ثانيًا ثمَّ وسِّطن به وبقصرٍ ثمَّ بالقصر مع قصرِ

ثمّ إنّ ابنَ أسَد ذكر بيتين يتعلّقان بالوقفِ على: (عَالـنَنَ)، فرأيتُهما في غايةِ الفحشِ، فراجعهما، فاقتضَى ذلك: أنّ الأوجهَ لا تتأتّى إلّا على قطع: (عَالـنَنَ) عمّا قبلَها. ولم أرَ أحدًا ذكرَ الوقفَ على: (عَالـنَنَ) مع تركيب: (عَامَنْتُمْ) معَها، ويأتي أيضًا ثلاثةُ أوجه، أعني: المدَّ والتوسَّط والقصر في الوقف على: (عَالـنَنَ) مع تسهيل همزة الوصل، والذي يفهَم من كلام ابنِ أسَد كابن الجزريّ الإتيان بالأوجه الستّة المذكورة أوّل الكلام، فإنّ ابنَ الجزريّ قال في نظمه: (على وجهِ إبدالٍ)، وتبعه ابن أسَد في النّظم، والثّلاثة الأخيرة تفهَم من إطلاق النّظم/7و/، أعني: الذي يؤتَى بها على التّسهيل، والله –تعالى– أعلم، ثمّ قال:

(1) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 2/ 485، والزبيديّ، تاج العروس 8/ 177، وما بعدها.

(2) في: ز: في هذين البيتين.

(3) ينظر: القزوينيّ، معجم مقاييس اللغة 3/ 114، والزَّبيديّ، تاج العروس 8/ 224.

(4) هو هكذا في جميع النسخ، والصّواب: أحمد بن أسد.

(5) ينظر: الصعيديّ، الدّرر الحِسان: 77.

(6) وهذا لا يتأتّى إلّا إذا وقفتَ .....: سقطَ من: ع.

(7) ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر 1/ 359.

[أحكام: (ءَالـــئَـــنَ) في موضعَي سورة يونس للقرّاء الثّلاثة]

[28] وإن تُرِدْ مذهب بـــــاقي العَـــشَرة فالنَّقلُ فيها لابن وردانَ اذكرَه

[29] وهـــوَ كـــقالونَ بـأوجهٍ لـــهـــا واقرأْ لباقيهم بغيرِ نـقـلِـــها

[30] وهـــــم كـغيرهم بـمـــدِّ الأوَّلـــة كذلكَ التُّسهيل قيِّدْ وانـــقلَه

قوله: (باقي العشرة): المراد بهم: أبو جعفر، ويعقوب، وخلَف.

قولـه: (فالنَّقـلُ فيهـا لابـن وردان اذكـرَه): يشـيرُ بـه إلـى أنّ ابـن وردانَ[1] كقالـونَ فـي إبـدال همـزة الوصـل مـع المـدّ والقصـر، «ولـه وجـهٌ ثالـثٌ: تسـهيل الهمـزة مـع النّقـل مـن غيـر إدخـالِ ألـفٍ[2]»، كمـا يشـر إلـى ذلـك أوُّل البيـت الثّانـي، وابـن وردان هـذا اسـمه: عيسـى، وهـو الـرّاوي الأوّل مـن رواةِ أبـي جعفـر.

وقولـه: (واقـرأْ) إلـى آخِـره: مـرادُه أنّـك تقـرأ بغيـر نقـلٍ لباقـي القـرّاء[3] مـع إبـدال همـزة الوصـل «ومدِّهـا» وتسـهيلها، كقـراءة غيـر نافـع. وقولـه: (قيِّـد وانقلَـه) أي: اضبـطْ مـا ذكرتُـه لـكَ بالحفـظ أو الكتابـة وعلِّمْـه النَّـاسَ، والله أعلم.«ثـمّ قـالَ»:

[أحكام الاستفهام المكرّر للقرّاء السبعة]

[31] وآيُ الاستـــــــفهامِ في القرآنِ جاءتْ بإحدى عشرةٍ يا عـاني

[32] فآنـــذا في الـرَّعد مـــــع أءِنَّا واثنان في الإسرا فَحَصّـــلْهُنَّ

[33] والمؤمنـين ثم نـمـل جـــاءتِ والعنكبوت ثم ذا في السجـدةِ

[34] وسورة الذّبح بها اثنانِ استـمعْ والواقعةْ والنِّـــــازعات فاتَّبـعْ

قولـه: (وآيُ الاسـتفهام) مـرادُه: أن تتقـدَّمَ همـزةُ الاسـتفهام علـى: (إذا) و (إنّ)، وتقديمهـا علـى: (إذا)، وتأخيـر: (إنّ) التـي تصاحبُهـا همـزة الاسـتفهام هـو الأكثـر، وقـد تتقدَّم: (أإنّـا) علـى: (أإذا) فـي قولـه –تعالـى–: (أَئِنَّـا لَمَـرْدُودُونَ فِـي الْحَافِـرَة) فـي النّازعـات [10]، و«قـد» تكـونُ: (أَئِـنَّ) مـعَ مثلهـا، وذلـك بالعنكبـوت، يعنـي قولـه: (أَئِنَّكُـمْ لَتَأْتُـونَ الْفَاحِشَـةَ) [العنكبـوت:28] الآيـة، وبعدهـا: (أَئِنَّكُـمْ لَتَأْتُـونَ الرِّجَـالَ) [العَنكَبـوت:29]، ولـم يقـع لفـظ: (أإذا) مـع نظيرتِهـا فـي

(1) ينظر: ابن الجزريّ، النّشر 1/ 410، وتحبير التّيسير في القراءات العشر: 218.

(2) ينظر: الواسطيّ، الكنز 1/ 253، والبنّا الدمياطيّ، إتحاف فضلاء البشر: 313.

(3) أي: باقي الثلاثة، وهم: ابن جمّاز عن أبي جعفر، ويعقوب وخلَف. الجزريّ، النّشر 1/ 409.

موضعٍ أبدًا[1]. ثمَّ إنَّ النّاظم عدَّد تلك المواضعَ ليسهلَ استحضارُ الطّالب لها، فقال: (جاءتْ بإحدىً عشرة)، أي: وقعتْ بإحدى عشرةَ موضعًا في تسع سوَر، وتقرَّر في العدد:/7ظ/ أنّه إن كان المعدودُ مؤنَّثًا نؤنّث (عشرة) ونذكّر ما قبلها إلّا في: (إحدى) و (اثنين)، فإنّك تقول: (إحدى عشرةَ امرأةً)، و (اثنتا عشرةَ امرأةً)، وتقول في المذكّر: (إحدى عشرَ)، و (اثنا عشرَ)، وتقول من: (ثلاثةَ عشرَ) إلى: (تسعةَ عشرَ) بإدخال المبدأ والغاية: (ثلاثةَ عشرَ رجلًا)، و (ثلاثَ عشرةَ امرأةً)، وكذا الباقي، وتقول من الثّلاثة إلى العشَرةِ بتذكير العدد مع المؤنَّث، وتأنيثه مع المذكّر، مثال ذلك ليسهلَ قوله –تعالى–: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) [الحاقّة:7]، وقِسْ الباقيَ، والمبدأ والغاية داخلان في العدد المفرد كالمركّب[2]، وبقيَ من مسائل العدد أشياءُ لم نذكرها هنا؛ لبناء هذا الشرح على الاختصار. وقوله: (يا عاني)، أي: يا قاصدُ، أو: يا معتني، كما تقدَّمَ شرحُه[3]، ولفظ ما في الرّعد: (أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [الرَّعد:5]. وقوله: اثنانِ في الإسراء: الأوّل منهما: (أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا) [49]، والثّانية[98] لفظها كلفظِها، وبعدها: (أَوَلَمْ يَرَوْا) [الإسراء: 99]، لتُعلَمَ الأولى. وقوله: (والمؤمنين): معطوف على قوله: (في الرَّعد)، ولفظ الاستفهام الكائن بها: (قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [المؤمنون:82]، والذي بالنَّمل: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ) [67]. وقوله: (جاءتِ) أنَّثها باعتبار الكلمة، وحرّكها بالكسرة لتناسب الكسرة التي في آخر البيت. وقوله: (والعنكبوت) لفظ الاستفهام الذي جاءَ فيها: (وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ$ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ) [العنكبوت:28–29]. وقوله: (ثمَّ ذا في السَّجدةِ)، أي: اللفظ الذي فيها، وهو قوله –تعالى–: (أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) [السّجدة:10]. وقوله: (وسورة الذّبح): المراد بها سورة الصّافّات، وسمّيتْ سورةَ الذّبح لما فيها من قوله –تعالى–: (وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ) [الصّافّات:107]، فلفظ الاستفهام الأوّل منها: (أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا/8و/ تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [16]، والثّاني: مثله إلّا أنّ آخِر الآية الثّانية: (لَمَدِينُونَ) [53]. وقوله: (فاستمِعْ حثٌّ للطّالب على فهم تلك الألفاظ، والاعتناء بتحصيلها. وقوله: (والواقعة) لفظ ما جاء بها قوله –تعالى–: (وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) [الواقعة:47]، وتقرأُ بإسكان الهاء بنيَّة الوقف لاتّزان البيت. وقوله: (والنّازعات): اللفظ الذي جاء بها: (أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ$ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً) [النّازعات:10–11]. وقوله: (فاتَّبع) تكملةٌ للبيت مرادُه به: أنّك تعملُ بما جاءَ به من الرّواية، ولا تعمل بخلافه، والله –تعالى– أعلم. «ثمّ قال»:

(1) ولم يقع لفظان ....: سقط من: ع. ينظر: الصعيديّ، الدّرر الحسان: 85.

(2) ينظر: العقيليّ، شرح ابن عقيل 4/ 67، وما بعدها.

(3) تقدَّم في شرح البيت: 9.

[35] فنافعٌ مـع الكـسائي استفهمَا وأخبرا فـي الثّان حقًّا فاعـلمَا

[36] في النَّمل ثم العنكبوتِ فاعكسَا لنافعٍ فاعمـلْ بـــهذا ترؤسَا

[37] ثُمَّ بالاخبـارِ قرا ابـــنُ عامرِ فـي أوِّل إلّا بنملٍ أخبـــــــرِ

[38] عنه وزد نـــونـًا له ولعلـي واخبر بثاني النّازعات واجتلي

[39] عن ابن عامر وعنه استفهمَا فـــي اثنيـ من واقعةٍ وتـمِّمَا

[40] وما أتى فـــي العنكبوت لعلي فاستفهما في اثنيهما كي تكملِ

[41] واخـــــبرْ بـأولاها لعبد اللهِ مَعْ من مضى وحـــفصٍ الأوّاه

[42] واقرأ بالاستفهام في كلٍّ تُثَبْ لباقي القرّا تنلْ أعـلى الرُّتـب

قولـه: (فنافـع) إلـى آخِـره: المـراد منـه: أنّ نافعًـا والكِسـائيَّ يقـرآنِ بهمزتيـن فـي الموضـع الأوّل مـن أحـد الاسـتفهامين، وفـي الثّانـي بهمـزةٍ واحـدة، وكلٌ واحـدٍ منهمـا علـى أصلـه مـن تسـهيلٍ وتحقيـقٍ وإدخـالٍ وعدمِـه. وقولـه: (فاعلمَـا) أصلـه: (فاعلمَـنْ) بنـون التّأكيـد[1] الخفيفـة، أبدلـت ألفًـا لمناسـبةِ مـا قبلَهـا مـن عـروض البيـت[2]. وقولـه: (فـي النَّمـل) المـرادُ منـه: أنّ نافعًـا خالـفَ أصلَـه فـي النَّمـل والعنكبـوت، فقـرأ بالإخبـار فـي الأوّل والاسـتفهام فـي الثّانـي، وهـو معنـى قولـه: (فاعكسَـا).

وقولـه: (فاعمَـلْ بهـذا ترؤسَـا): تكميـلٌ للبيـت، أخبـرَ بـه أنّ مَـن عمِـلَ بذلـك صـار رئيسًـا/8ظ/ يُرجَـعُ إليـه ويُعَـوَّل «عليـه»[3]. وقولـه: (بالاخبـارِ) إلـى «آخِـره: مـرادُه» منـه أنّ ابـن عامـر قـرأ بالإخبـار فـي الأوّل والاسـتفهام فـي الثّانـي بخـلاف قاعدتـه فـي النّمـل والنّازعـات، فاسـتفهمَ فـي الأوّل وأخبـرَ فـي الثّانـي، وزاد فـي الثّانـي مـن اسـتفهامَي النَّمـل هـو والكسـائيّ[4] نونًـا، وهـذا معنـى قولـه: (ولِعَلـي)، وسـكتَ عـن نافـع والكسـائي بالنّسـبة لمـا فـي ثانـي النّازعـات لكونِهـا علـى القاعـدة المتقدّمـة لهمـا. وقولـه: (واجتلِـي): أي: اعـرف ذلـك حـقَّ المعرفـة يقـال: جليـتُ الشَّـيءَ واجتليتُـه، أي: نظـرتُ إليـه نظـرًا لا يحجبُـه شـيءٌ[5]، ومـن نظـر إلـى الشّـيء كذلـك فقـد عرفَـه حـقَّ المعرفـة. وقولـه: (وعنـه اسـتفهِمَا) إلـى آخِـره: الضَّميـر فيـه عائـدٌ إلـى ابـن

(1) في: ز: التّوكيد. وهما لغتان. ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 2/ 442.

(2) ينظر: العقيلي، شرح ابن عقيل 3/ 317.

(3) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 3/ 932، والإفريقيّ، لسان العرب 6/ 91.

(4) الدانيّ، التيسير: 132، وشعلة الموصليّ، كنز المعاني 2/ 349.

(5) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 6/ 2303، وما بعدها، والزَّبيديّ، تاج العروس 2/ 1143.

عامر، قدّمه على المتعلّق به لوقوعه نظمًا ونثرًا، يخبرُ به عن ابن عامر[1]: قرأ بالاستفهام فيهما في الواقعة المشار إليه بقوله: (في اثنينِ في واقعةٍ)، كما تقدَّم بيانُه. وقوله: (وتَّمما): إشارة الى تمام قاعدة ابن عامر. وقوله: (وما أتى في العنكبوت) إلى آخِره: إشارةٌ إلى أنّ الكسائيَّ خالفَ في العنكبوتِ، فاستفهمَ في الأوّل والثاني منهما. وقوله: (واخبِرْ بأولاها): يشيرُ به إلى أنّ ابن كثير وحفصًا قرآ بالإخبارِ في الأولى من العنكبوت. وقوله: (مع أولى من مضى): يشيرُ به إلى نافع وابن عامر، فحصلَ مِن ما ذكر هنا ومِن ما مضى أنّ المُخبرين في «أولى» العنكبوت نافع وابن كثير وابن عامر وحفص[2]. وقوله: (الأوّاه): صيغة مبالغة في النّادم على ما حصلَ منه من التّفريط في حقّ مولاه الرّاجع إليه بالتّوبة والاستغفار[3]، كما في قوله –تعالى–: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ) [هود:75]، وهو ثناءٌ على حفص رحمه الله –تعالى–، ورحمنا به. وقوله: (واقرأ بالاستفهام) إلى آخِره: «يشيرُ به» إلى أنّ باقي القرّاء[4] قرؤوا بالاستفهام في المواضع التي تقدَّم عددُها. وقوله: (تنل أعلى الرُّتَب[5]): تتميمٌ أشار به مع قوله: (تُثَبْ) إلى أنّ مَن عرفَ هذه المواضعَ، وأحكمَ إتقانَها أثابه الله –تعالى–/9و/، ونالَ بذلك رضى الله عزّ وجلّ، وهو أعلى المراتب في الدنيا والآخرة، «والله –تعالى– أعلم. ثمّ قال»:

[أحكام الاستفهام المكرّر للقرّاء الثّلاثة]

[43] وإن ترِدْ قراءةَ الثَّلاثةِ أعني بهم مَن زادَ فوقَ السَّبعةِ

[44] فاخبرْ في الاولَى عن يزيدَ المُجتبى واستفهمَن في الواقعة كي تقربَا

[45] كذا بأولى الذِّبح فاستفهِم له واخبرْ ليعقوبَ بثانٍ تفقَهُ

[46] واعكسْ له في العنكبوتِ تُرْشَدِ واسألْ بالاثنين من النَّملِ احمدِ

[47] ثمَّ خلَفْ كأصلِه يستفهمُ في الكلِّ فاحفظْ ما ذكرتُ عنهمُ

قوله: (وإن ترِد) إلى آخِره: مرادُه بالقرّاء الثّلاثة أبو جعفر يزيد بن القَعقاع، ويعقوب الحضرميّ، وخلَف البزَّار، وذكر ذلك بيانًا وتوضيحًا للثّلاثة المذكورين، لأنّ منهم من هو راوٍ عن أحد القرّاء السّبعة، وهو خلَف. قوله: (فاخبرْ في الأولى) إلى آخِره: مرادُه: أنّ أبا

(1) في: ع: أنّ ابن عامر. الدانيّ، التيسير: 133، والرّعينيّ، الكافي: 136.

(2) الدانيّ، التيسير: 132، وشعلة الموصليّ، كنز المعاني 2/ 348.

(3) ينظر: الإفريقيّ، لسان العرب 13/ 473، والزَّبيديّ، تاج العروس 36/ 331.

(4) النَّيسابوريّ، المبسوط: 252، والرّعينيّ، الكافي: 136.

(5) في: ز: المراتب، وحرّفتْ في: ع: إلى: التّرتيب.

جعفر[1] يخبرُ في الأولى من أحد الاستفهامين، ويستفهمُ في الثّانية من جميع القرآن، إلّا في أوّل سورة الصافّات المشار إليها بقوله: (بأولى الذِّبح)، وإلّا في سورة الواقعة، فإنّه استفهمَ في كلٍّ من أوّل استفهاميها.

وقوله: (المجتبى): أي: المختار، ويقال: (اجتبيتُ الشَّيءَ وأجتبيهِ): بمعنى اخترتُه[2]، نعت لـ(يزيد). وقوله: (واخبرْ ليعقوبَ) إلى آخِره: مرادُه: أنّ يعقوبَ[3] يستفهمُ في الأوّل ويخبر في الثاني عكس أبي جعفر، وعَكَسَ في العنكبوتِ، فأخبرَ في الأوّل واستفهمَ في الثّاني، وهذا معنى قوله: (فاعكِسْ له في العنكبوت). وقوله: (تفقهُ): بمعنى: تفهمُ الكلامَ على ما جاءَ عن روايةٍ[4].

وقوله: (تُرْشَد): أي: توفَّق للحقِّ المقروء به[5]، ويمكن أن يقرأ في البيت بفتح التّاء وضمِّ الشين، أي: تصيرُ موفَّقا، أخذ من قوله –تعالى–: (لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ) [البقرة:186]، وأصل الرَّشد صلاح المال والدّين، ومن كان كذلك فقد وفّق، واستفهمَ يعقوب فيما في سورة النَّمل من الكلمتين، وإليه أشار بقوله: (واسأل بالاثنين من النَّمل)، إذ السّؤال معناه الاستفهام، يقال: (سألتُ/9ظ/ فلانًا عن كذا) بمعنى: استفهمتُه عنه[6]. وقوله: (احمَدِ): بكسر الهمزة وفتح الميم تكملة، فمعناه: احمَد اللهَ حيث أوصلَك إلى فهم ما ذكره. وقوله: (ثمَّ خلَف كأصلِه) إلى آخِره: يشيرُ به الى أنّه[7] يستفهمُ في جميع القرآنِ كأصلِه، وهو حمزة، و (خلَفْ): يُقرأ بإسكان الفاء؛ لضرورة النَّظم. وقوله: (فاحفظْ ما ذكرتُ عنهم) تكميلٌ للبيت يشيرُ به إلى أنّ ما ذكره عن الرّواة لا زيادةَ فيه ولا نقص.

وهنا انتهى الكلام على ما قصدَه النَّاظم من الأبيات المتعلّقات ببعض مشكلاتِ القرآن، وقد أسلفنا أن نتكلَّمَ على بعضٍ من ما زادَ على ما ذُكر، فنقول: ومن الله نستمدُّ التَّوفيق والإعانة:

[أحكام:(هَا أَنتُمْ) للقرّاء السبعة]

من ذلك قوله –تعالى–: (هَا أَنتُمْ)، وقد وقعَ منها موضعان بآل عمران، وهما:

(1) المالكيّ، الرّوضة 1/ 194، وما بعدها، والمعدّل، الجامع للأداء روضة الحفّاظ 2/ 27.

(2) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 6/ 2298، والزَّبيديّ، تاج العروس 37/ 316.

(3) الواسطيّ، الكنز 1/ 260، والصعيديّ، الدّرر الحسان: 90.

(4) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 6/ 2243، والإفريقيّ، لسان العرب 13/ 522.

(5) ينظر: القزوينيّ، معجم مقاييس اللغة 2/ 398، والزَّبيديّ، تاج العروس 8/ 95.

(6) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح 5/ 1723، والإفريقيّ، لسان العرب 11/ 318.

(7) أي: خلَفًا. النَّيسابوريّ، المبسوط: 254، والمعدّل، الجامع للأداء روضة الحفّاظ 2/ 27.

قولـه –تعالـى–: (هَاأَنتُمْ هَـؤُلاء حَاجَجْتُمْ) [66]، و (هَاأَنتُـمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ) [119]، وموضـع بالنِّسـاء، وهـو قولـه –تعالـى–: (هَاأَنتُمْ هَـؤُلاء جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ) [109]، وموضـع بالقتـال، وهـو قولـه –تعالـى–: (هَاأَنتُـمْ هَـؤُلاَء تُدْعَـوْنَ لِتُنفِقُـوا فِـي سَـبِيلِ اللهِ) [محمّـد:38]. والحكـمُ فيهـا: أنّـك تسـهّل همـزة: (أنتـم) لنافـع وأبـي عمـرو[1]، وأدخـل لقالـون وأبـي عمـرو[2] ألفًـا بيـنَ الهـاء والهمـزة، وورش[3] قـرأ بعـدم الإدخـال، ولـه وجـهٌ ثـان، وهـو: إبـدال الهمـزة ألفًـا والمـدّ عليهـا بقـدَر ثـلاثِ ألفـات، وحكَـى السّـخاويُّ ألفيـن، ويسـمَّى المـدُّ مـدًّا كلميًّـا مخفّفـا، والقـولان جاريـان أيضًـا فـي كلّ مثقّـل، وقـد قـرئَ بهمـا، إلّا أنَّ أكثـرَ أهـل الأداء علـى المـدِّ بقـدَر ثـلاثِ ألفـاتٍ، وبـه قرأنـا علـى شيخِنا[4]، وأخبـر أنّـه قـرأ بـه علـى أشياخِه كذلـك، ومـا ذُكـر عـن قالـونَ وأبـي عمـرٍو مـن إدخـالِ الألـفِ بيـن الهـاء والهمـزة جـارٍ علـى أنّ الهـاء مبدَلـةٌ مـن همـزة الاسـتفهام، كقولهم فـي: (أرقـتُ المـاءَ): (هرقتُـه)[5]، وحُكـيَ عنهمـا وجـهٌ ثـانٍ: أنّ الهـاء للتّنبيـه، «فيكـونُ» فيـه القصـر والمـدّ، فيدخـل القصـرُ فـي وجـهِ الإدخـالِ المتقـدّم، فيكـون مـن وجهيـن، ويكـون المـدُّ علـى قاعـدة مَـن مـدَّ قـدر ألـف ونصـفٍ أو ألفيـن. وابـن كثيـر والباقـون/10و/ يقـرءون بتحقيـق الهمـزة، إلّا أنّ قنبـلًا يقـرأ: (هَأنتُـم) مـن غيـر إدخـالٍ علـى وزن: (فَعَلتُـم)، والباقـون يقـرءون بالإدخـال علـى وزن: (فَاعَلْتُـم).

ومـا ثبـتَ مـن كـونِ الهـاء مبدلـةً مـن همـزة الاسـتفهام أو أنّهـا للتّنبيـه ثابـتٌ للكوفيّيـن وابـن عامـر، إلّا أنّ كونهـا مبدلـةً مـن همـزة الاسـتفهامِ أكثـر فـي الأداء عنهـم، وكلٌّ مـن الكوفيّيـن وابـن عامـر شـيخًا كان أو راويًـا إذا جعلـتَ: (هـا) للتّنبيـه يمـدُّ علـى قاعدتِـه، أمّـا ورش وقُنبـل فنُقـل عنهمـا إبدالهـا مـن همـزة الاسـتفهام لا غيـرُ، وأمّـا البـزّيّ فيقـرأ بالقصـر علـى قاعدتـه، سـواء ٌقيـل: إنّهـا مبدَلـةٌ مـن همـزة الاسـتفهام أو أنّهـا للتَّنبيـه، ومـن روَى عنـه التَّسـهيلَ فهـو بيـن الهمـزة والألـف، لكـون الهمـز مفتوحًـا[6]، والله أعلـم.

[أحكام: (سَوءَات) لورش عن نافع]

ومـن المشـكل: قولـه –تعالـى–: (سَـوءَات) علـى مذهـب ورش: قـد تقـرَّرَ فـي متـن الشـاطبيَّة أنّ كلَّ واوٍ أو يـاءٍ وقعتـا بيـن فتحٍ وهمـزةٍ لـورش فيهمـا وجهـان: التوسّـط والمـدّ، كـ:

(1) الدانيّ، التيسير: 88، وشعلة الموصليّ، كنز المعاني 2/ 108، 109.

(2) الأهوازيّ، الوجيز: 149، والرّعينيّ، الكافي: 93.

(3) النّويريّ، شرح طيّبة النّشر 1/ 460، والصفاقسيّ، غيث النّفع: 142.

(4) هو: الشّيخ عبد الرّحمن اليمنيّ، سبقت ترجمته في الدراسة.

(5) ينظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه 3/ 375، وشُعلة الموصليّ، كنز المعاني 2/ 110.

(6) ينظر: الصعيديّ، الدّرر الحسان: 92، 93.

(سَوْءٍ) [مريم:28]، و) شَيء) [البقرة:20]، ومنه هذا اللفظ[1]، وقد ذكر الشاطبيُّ[2] رحمه الله –تعالى– ما يؤخذُ منه: أنّ في: (سَوءَات) تسعةَ أوجه لورش، وذلك: أنّه ذكر: أنّ حرف المدّ إذا تأخَّر عن الهمز لورش فيه القصر والتوسّط والمدّ، أشار إلى ذلك بقوله[3]:

وما بعدَ همزٍ ثابتٍ أو مغيَّر فقصرٌ وقد يروَى لورشٍ مطوَّلا

ووسَّطَه قومٌ..... .....

فدخلَ في عموم ذلك همز: (سَوءَات)، وذكرَ في آخِر الباب: أنّ في واوِها خلافًا له، والخلاف دائرٌ بينَ التوسّط والمدّ والقصر الذي لغيره من القرّاء، فإذا نظرتَ إلى ذلك حصلَ على المدّ في الواو ثلاثة في الهمز[4]، وعلى التوسّط والقَصر كذلك، فتصير تسعةَ أوجهٍ، مشى على ذلك الجعبريّ[5] وجماعة من شرّاح الشاطبيّة، والذي حرَّره الشّمس ابن الجزريّ أنّ مَن مَدَّ الهمز المبدَل قصَرَ واوَ: (سَوءَات)، ومَن وسَّط واوَها وسَّط الهمز المبدَل لا غيرُ، ومَن «قصرَ» واوَها قرأ بالأوجه الثّلاثة المتقدّمة في الهمز المبدَل، فحصلَ من ذلك/10ظ/ أربعة أوجه، ونظمها فقال[6]:

وسوآتُ قَصرُ الواوِ والهمزَ ثلَّثْ ووسّطهما فالكل أربعةٌ فادرِ

وإذا اجتمعَ معَها ما فيه مدٌّ بدَل كقوله –تعالى–: (يَا بَنِي ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا) [الأعراف:26]، فإنّك تأتي على قصر: (ءَادَمَ)بقصر الواو، وعليه القصر في الهمز، وتأتي على توسّط: (ءَادَمَ (بالتوسّط في الواو والهمز، وبقصر الواو وتوسّط الهمز فقط، وتأتي على المدّ الطويل في: (ءَادَمَ) بقصر الواو والمدّ في الهمزة. فعلى التأمّل تجد الأوجهَ الأربعةَ ثابتةً سواء أفردتْ أو جُمعت معَ ما فيه مدٌّ بدَل، والله أعلم.«ثمّ قال»:

(1) ينظر: الشّاطبيّ، حرز الأماني: 18، وما بعدها، رقم البيت:(179، 180).

(2) سبقتْ ترجمتُه في الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الأوّل.

(3) الشّاطبيّ، حرز الأماني: 18، وما بعدها، رقم البيت:(171، 172).

(4) في: ع: الهمزة.

(5) سبقتْ ترجمتُه في الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الأوّل.

(6) ابن الجزريّ، النّشر 1/ 347.

[خاتمة المنظومة]

[48] والحمدُ للهِ على الإتمامِ والشُّكرُ للهِ على الإنعامِ

[49] وأفضلُ الصّلاة والتَّسليمِ على النَّبيِّ الرؤُفِ الرَّحيمِ

[50] محمَّدٍ وصحبِه وعترتِه ومَن على منهاجِه مِن أمّته

ختمَ النُّاظم بالحمدلة والصّلاة على النبيّ ﷺ هذه المقدّمة، لما وردَ أنّ الشخصَ إذا بدأ دعاءَه بذلك وختمه بذلك استحيا اللهُ أن يردَّ ما بينَهما، ومثلُ الدّعاء التّأليف، كما قاله شيخُنا البرهان اللقّانيّ[1] في شرحه على خاتمة عقيدتِه. وتقدَّم الكلام على الحَمد والشُّكر والصّلاة[2]. وقوله: (على الإنعام): المراد به إيصال النِّعمة إلى الغير، و (النِّعمة) –بكسر النون–: ملائمٌ تحمدُ عاقبته، ومعنى ملائم: كون تلك النِّعمة لائقةً بذلك المنعَم عليه، بكونها مصلحةً لشأنه من حصول نفع أو دفع ضرر، وقوله: تحمد عاقبتُه: مرادُهم: أنّ ذلك المنعَم عليه لا يحصلُ له عذابٌ ولا تَعبٌ بعد إسباغ تلك النِّعمة، ليخرج بذلك الكافر، فإنّ عاقبته غير محمودة، باعتبار أنّه إذا ماتَ يصيرُ في العذابِ السَّرمديّ إلى أبد الآباد[3]. أمّا: (النُّعمة) بضمِّ النون فهي ما وصلَ إلى المنعَم عليه من سرورٍ ولين عيشٍ، وبفتحِها: ما وصلَ إلى المنعَم عليه مِن عظيم نعم الله –تعالى– كسَعةِ رزقٍ، وكثرة ولدٍ، وعظيم جاهٍ[4]. وقوله: (على النّبي) تقدَّم شرحُه[5]. وقوله: (الرّؤف الرّحيم): مأخوذٌ من قوله –تعالى–: (بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) [التوبة:128]، والرّأفة والرّحمة: رقّة القلب والعطف/11و/ والتّحنّن، وكان ﷺ على غايةٍ من ذلك، يدلُّك على ذلك ما وقعَ له في أُحُد أنّه شُجَّ وجهُه حتّى دخلتْ حلقة المغفَر في وجنتِه، وكُسرت رباعيتُه، ونزل منه دمٌ كثير، فصارَ يتلقّاه بيديه الشَّريفتين، ويقول:« ويحَ قوم حضَبوا وجهَ نبيِّهم»، فقال له عمر رضي الله عنه: ادعُ عليهم يا رسول الله! فقال:« إنّي لأرجو أنّ اللَّهَ يهديْهم ويخرجُ من أصلابهم نسمًا يوحِّدون الله عزَّ وجلَّ». ثمَّ من رحمتِه زاد على ذلك، فقال:« اللهمَّ اهْدِ قومي»، وفي رواية:« اغفِرْ لقومي، فإنّهم لا يعلمون»، وفي رواية:« لا يعقلون». وقوله: (وصحبِه): تقدَّمَ أيضًا شرحُه. وقوله: (وعِترتِه): بالتّاء المثنّاة من فوق تطلَقُ في اللغة على ما يَبقى من أصل الشَّجرة، وتطلَق أيضًا على حجَرٍ يَهتدي به الضّبُّ إلى مأواه، وتطلَق على آلِ الرَّجلِ الأدنين وعشيرته

(1) سبق ذكرُه في تراجم شيوخ المؤلّف في المطلب الأوّل من المبحث الأوّل.

(2) تقدّم ذلك في أوّل الكتاب في شرح البيتين:[2]، و[3].

(3) ينظر: الصّاويّ، أحمد، (ت1241هـ)، بُلغة السالك، (دار المعارف،(د.ت)، 1/ 10.

(4) ينظر: النّفراويّ، أحمد، (ت1126هـ)، الفواكه الدواني، (دار الفكر، 1415هـ)، 1/ 12.

(5) تقدّم ذلك في أوّل الكتاب في شرح البيت:[3].

الأقربين، وأحسَن ما تفسَّرُ به العِترة: أنّها تطلَقُ على آل البيت، فقد جاء عنه ﷺ: أنّه أخذَ فاطمةَ والحسنَ والحُسينَ وعليًّا والعبَّاسَ وجلَّلهم بالعباءة، وقال:« اللهمَّ هؤلاءِ عِترتي وآلُ بيتي، اللهمَّ استرْهم من النِّار كسَتري لهم بهذه العباءةِ، فأمَّنتِ الملائكةُ على دعائه وجميع ما في البيت، حتى سُكُفَّة المكان»، الحديث. وقوله:« وآلُ بيتي»: عطف، كما في الرّواية الأخرى:« وعِترتي آل بيتي». وقوله: (ومَن على منهاجِه): أي طريقِه الواضح، إذ المنهاج في اللغة فسّر بذلك، وقد دخلَ في ذلك مَن كانَ على سنّته ممّن هو بعدَه إلى يوم القيامة. وقوله: (من أمّته): أي: ممّن هو على دينِه، فعلى هذه: (مِن) بيانيَّة، فكأنّه قال: (ومن على منهاجِه الذين هم أمّته)، وتطلقُ: (الأمّة) في اللغة على الجامع لما تفرَّق في غيره من خصال الخير، ومنه قوله –تعالى–: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً) [النَّحل:120]، وتطلق الأمّة أيضًا على طريقٍ في الجبل، فقد سُمع من العرب: (اسلُك هذه الأمّة)، أي: هذه الطريقَ، وتطلَق على الجماعة الذين شأنُهم واحد، وتطلَق في اللغة على أشياء أخر لا نطيل بذكرها. وقد تمّ الكلامُ على ما قصدناهُ من شرح هذه المنظومة، ومن الله أسألُ النَّفع به لي ولجميع المسلمين، وأن يجعله خالصًا لوجهه، بجاه سيّدنا محمَّدٍ ﷺ، آمين. والمرجوّ ممّن اطّلعَ فيه على هفوةٍ أو زلّة أن يدرأ بالحسنةِ السّيّئة، فقلّ أن يسلمَ المرءُ من وهلةٍ أو غفلةٍ خصوصًا وقد صنعتُ ذلك مع شُغل الخاطر، ومكدِّرات ذهني الفاتر، وبالله التوفيق. وكان الفراغ من تعليق هذه النّسخة في يوم الجمعة:(24) من شهر الحجّة الحرام ختام سنة: (1087)، وعلّقها بيدِه الفانية الفقير عامر بن سراج الدّين بن عامر الغمريّ بلدًا، الشّافعيّ مذهبًا، الأحمديّ طريقةً، غفرَ الله له وللمسلمين، آمين[1].

(1) جاء في خاتمة: ع: وكان الفراغُ منه في يوم السبت المبارك تاسع عشرين شهر ذي الحجّة الحرام، ختام عام سنة ثلاث وسبعين وألف من الهجرة النّبويّة، على صاحبها أفضلُ الصّلاة وأزكى التّسليم، وصلّى الله على سيّدنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، سبحانَ ربّك ربّ العزَّة عمّا يصفون وسلامٌ على المرسلين، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، تمَّ.
وجاء في خاتمة: ز: انتهى، وصلّى الله على سيّدنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم. ثمّ يذكرُ النُّاسخ بعدَها المنظومة مجرَّدة عن الشّرح. وجاء في خاتمة: هـ: خالصًا لوجهِه الكريم، إنّه على ما يشاءُ قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ، وصلّى الله على سيّدنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، م.

قائمة المصادر والمراجع:

من بعد القرآن الكريم.

ابن الجزريّ، محمّد، (ت833هـ): تحبير التّيسير، تح د. القضاة، (دار الفرقان، ط1، 1421هـ).

ابن الجزريّ، محمد، (ت833هـ)، طيّبة النّشر، تح د.أيمن سويد، (مكتبة ابن الجزري، ط1، 1433هـ).

ابن الجزريّ، محمّد، (ت833هـ)، غاية النّهاية، تح ج.برجستراسر، (مكتبة ابن تيميّة، ط1، 1351هـ).

ابن الجزريّ، محمّد، (ت833هـ)، النّشر، (دار الكتاب العلمية، (د.ت).

ابن الجوزي، عبد الرحمن، (ت597هـ)، الحثّ على حفظ العلم، تح د.فؤاد، (مؤسسة الشباب، ط2، 1412هـ).

ابن عساكر، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله، (ت571هـ)، تاريخ دمشق، تح عمرو بن غرامة العمرويّ، (دار الفكر للطباعة ببيروت، ط1، 1415هـ).

الأزهريّ، محمّد، (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تح عوض، (دار إحياء، ط1، 1422هـ).

الإستانبوليّ، إسماعيل حقّي، (ت1127هـ)، روح البيان، (دار الفكر ببيروت، (د.ت).

الإفريقيّ، محمّد بن منظور، (ت711هـ)، لسان العرب، (دار صادر، ط3، 1414هـ).

الأهوازيّ، أبو عليّ الحسن بن عليّ، (ت446هـ)، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثّمانية، تح د.دريد حسن، تقديم أ.د.بشار عوّاد، (دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1423هـ).

البخاريّ، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل، (ت256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، تح محمّد الناصر، (دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ).

البقريّ، محمّد بن قاسم، (ت1111هـ)، العُمدة السنيّة، تح أ.د.محمّد بن إبراهيم المشهدانيّ، طبع ضمن بحوث مجلّة: «تبيان» بالرّياض، العدد:(32)، شوال/ 1439هـ.

البقريّ، محمّد، (ت1111هـ)، القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة المسمَّى اختصارًا بـ(متن البقريّة) في القراءاتِ السَّبع، تح د.محمّد المشهدانيّ، (دار المناهج، ط2، 1437هـ).

البنّا الدمياطيّ، أحمد بن محمد، (ت1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، تح أنس مهرة، (دار الكتب العلمية، ط3، 1427هـ).

التّرمذيّ، أبو عيسى محمّد بن عيسى، (ت279هـ)، سنن الترمذيّ، تح الشيخ أحمد شاكر وآخرين، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط2، 1395هـ).

الجرجانيّ، الشريف،(ت816هـ)، الحاشية على الكشّاف،(مطبعة البابيّ، ط1، 1385هـ).

الجعبريّ، أبو إسحاق إبراهيم بن عمر، (ت732هـ)، كنز المعاني في شرح حرز الأماني، مصورة عن نسخة جامعة الملك سعود بالرياض، وهي برقم: (3.211/ ك. ج).

الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حماد، (ت393هـ)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح أحمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين ببيروت، ط4، 1407هـ).

الخطيب، شمس الدين محمد بن أحمد، (ت977هـ)، السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، (مطبعة بولاق بالقاهرة، ط1، 1285هـ).

الخفاجيّ، أحمد بن محمد، (ت1069هـ)، عناية القاضي، (دار صادر ببيروت، (د.ت).

الدّانيّ، عثمان بن سعيد(ت444هـ)،التّيسير،تح أوتوبرتزل، (دار الكتاب،ط2، 1404هـ).

الدعاس، أحمد عبيد، وآخرون، إعراب القرآن، (دار المنير بدمشق، ط1، 1425هـ).

الدمشقيّ، أبو الحسن عليّ بن أبي العزّ، (ت792هـ)، شرح العقيدة الطّحاويّة، تح د.عبد المحسن التركيّ، وشعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة ببيروت، ط13، 1419هـ).

الزَّبيديّ، محمّد، (ت1205هـ)، تاج العروس، تح مجموعة، (دار الهداية، (د.ت).

الزِّركليّ، خير الدين، (ت1396هـ)، الأعلام، (دار العلم للملايين، ط 15، 1423هـ).

الزمخشريّ، الكشّاف، (دار الكتاب العربيّ ببيروت، ط3، سنة: 1407هـ).

السِّجستانيّ، أبو داود سليمان، (ت275هـ)، المراسيل، تح الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ).

السخاويّ، أبو الحسن عليّ بن محمّد، (ت643هـ)، فتح الوصيد في شرح القصيد، تح د.مولاي الإدريسيّ الطاهريّ، (مكتبة الرشد بالرّياض، ط1، سنة: 1423هـ).

السخاويّ، أبو الخير محمد بن عبد الرّحمن، (ت902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، (د.ت).

السّكّاكيّ، يوسف، (ت626هـ)، مفتاح العلوم، تح زرزور، (دار الكتب، ط2، 1407هـ).

السّمين الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف، (ت756هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح د.أحمد محمّد الخراط، (دار القلم بدمشق، (د.ت).

الشّاطبيّ، القاسم بن فيرّه، (ت590هـ)، حرز الأماني، تح د.أيمن سويد،(مكتبة ابن الجزريّ، ط1، 1434هـ).

شُعلة الموصليّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد، (ت656هـ)، كنز المعاني في شرح حرز الأماني، تح أ.د.محمّد بن إبراهيم المشهدانيّ، (دار الغوثانيّ بدمشق، ط1، 1433هـ).

الشيبانيّ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح شعيب الأرنؤوط، وآخرين: د.عبد الله التركي، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ).

صافي، محمود، (ت1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن،(دار الرشيد، ط4، 1418هـ).

الصّاويّ، أحمد، (ت1241هـ)، بُلغة السالك، (دار المعارف بمصر، (د.ت).

الصعيديّ، أبو الصّلاح عليّ، (ت1130هـ)، الدّرر الحِسان في حلّ مشكلاتِ قوله –تعالى–: (وَالنَّـن)، تح د.ناصر المنيع، (مجلّة تبيان، العدد: 8، 1432هـ).

الصفاقسيّ، أبو الحسَن عليّ بن محمد، (ت1118هـ)، غيث النّفع في القراءات السّبع، تح أحمد الحفيان، (دار الكتب العلمية ببيروت: ط1، 1425هـ).

الصنعانيّ أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل، (ت1182هـ)، التّنوير شرح الجامع الصّغير، تح د. محمَّد إسحاق، (مكتبة دار السلام بالرياض، ط1، 1432هـ).

العبّاديّ، أحمد بن قاسم الصبّاغ، (ت992هـ)، الشّرح الكبير على الورقات، تح محمّد حسن، (دار الكتب العلميّة ببيروت، ط1، سنة: 1424هـ).

القزوينيّ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، (دار الفكر ببيروت، ط1، 1399هـ).

المالكيّ، أبو عليّ الحسن بن محمّد بن إبراهيم، (ت438هـ)، الرّوضة في القراءات الإحدى عشرة، تح د.مصطفى عدنان، (العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط1، 1424هـ).

مجموعة من الباحثين، خزانة التراث: قرص: CD.

المراغيّ، أبو الوفا، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة، (طبع مصر، (د.ت).

المنصوريّ، عليّ بن سُليمان، (ت1134هـ)، رسالة في مسألة: (عَالنَّـنَ)، صورة عن نسخة مخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود، برقم:(3ر211).

النّسفيّ، عبد الله، (ت710هـ)، مدارك التنزيل، تح بديوي، (دار الكلم، ط1، 1419هـ).

النويريّ، أحمد، (ت733هـ)، نهاية الأرب، (دار الكتب، ط1، 1423هـ).

يعقوب، د.إميل بديع، المعجم المفصّل، (دار الكتب العلميّة، ط1، 1411هـ).

Fath Al-Kabeer Al-Muta'al

Explanation of the Indoctrination of Some Mysterious Words by Allah the Almighty

Mohammed Ibrahim Al Mashhadany

Department of the Foundations of Religion – Imam A'adhum University College

Nineveh – Iraq

Abstract:

The study investigates and realizes an important book in the field of Qur'anic sciences, *Fath Al-Kabeer Al-Muta'al*. The researcher tackles the following issues: the rules of "Aalana" in Surat Younis and the rules of repeated interrogation according to the seven and three known reciters, as well as the rules of "haantom" according to the seven reciters and the rules of "Sawaat" according to Warsh. The study therefore aims at investigating some of the problems of recitation. The Abstract and the introduction are followed by two sections: a biography of the author "Al-Baqari" and a presentation of the book. The study concludes that this book is entitled *Fath Al-Kabeer Al-Muta'al* and is written by Abu AIkram Mohammed AI-Baqari.

Keywords: issues of the Quran, the word "Aalana", repeated interrogation, "haantom" and "Sauaat"